United Arab Emirates

هيئة تنظيم الاتصالات TRA
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY

هيئة
تنظيم
الاتصالات
التقرير
السنوي
2012

المحتويات

04 كلمة رئيس مجلس الإدارة
06 كلمة المدير العام
08 لمحة عامة لعام 2012
10 العلاقات الدولية
13 مدخلات الشؤون التنظيمية
19 الطيف الترددي
30 شؤون تطوير التكنولوجيا
41 المعلومات والحكومة الإلكترونية
50 البيانات المالية

والجدير بالذكر أن عدد اشتراكات الهاتف المتحرك زادت في سنة 2012 من 11.7 مليون إلى 13.8 مليون، أما بالنسبة للهاتف الثابت فكان النمو من 1.83 مليوناً إلى 1.97 بالإضافة لإرتفاع عدد اشتراكات الإنترنت (ذو النطاق العريض) من 870 ألف إلى 955 ألف.

وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2012، حققت الدولة المرتبة 28 في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية صعوداً من المرتبة 49 في تقرير 2010. كما ارتفع ترتيب الإمارات من المرتبة 99 إلى المرتبة ٧ في مؤشر الخدمات الإلكترونية، ومن المرتبة 86 إلى المرتبة 6 في مؤشر المشاركة الإلكترونية.

واليوم تعتبر دولة الإمارات من أكثر الدول تقدُماً في تطبيق تقنيات الاتصالات على مستوى العالم، وهذا ما يجعلُنا احدى أكثر المجتمعات المعاصرة ديناميكية وهو ما حقق للدولة مركز الريادة ضمن أول عشرة دول على مستوى العالم في استخدام شبكات الأجهزة المتنقلة، بينما حصدت المركز الأول عربياً في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

وبما أننا الجهة المنظمة لتنظيم قطاع الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، فلقد حرصت الهيئة على التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية وعلى رأسها الإتحاد الدولي للاتصالات وعلى المشاركة والحضور النشط على المستوى الدولي بما يليق بسمعة الدولة وتنافسيتها، وفي هذا الإطار، اشتضافت دولة الإمارات العربية المتحدة في دبي بإشراف هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مجموعة من الأحداث الأبرز على أجندة الإتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة وهيَ: المؤتمر العالمي للتصالات الدولية، الندوة العالمية للمعايير والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ومعرض تيليكوم الاتحاد 2012، ووجهت الاعين والانظار إلى الدولة وأكدت الاعتراف بمدى تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وجاهزيته في الدولة، ومن خلال هذه المشاركات توفرت فرص عرض مدى فاعلية قطاع الاتصالات في الدولة ومدى تطوره بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد الدولي للاتصالات وشركائنا الاستراتيجيين. وكان ختام هذا الجهد الخروج بمعاهدة دولية من المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية وضعت خصيصاً لتسهيل الربط الشبكي والتشغيل الشبكي لخدمات المعلومات والاتصالات وضمان كفاءتها وفائدتها العامة ومدى توافرها، وهو الذي سيخلد الإمارات لتبقى من أهم الدول في قطاع الاتصالات.

واهتماماً من الهيئة بأهمية التعليم وبذل الجهود لضمان أجيال مستقبلية تقود مسيرة قطاع الاتصالات في الدولة، وقعت الهيئة من خلال صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات اتفاقية تمويل أولية بقيمة 53 مليون درهم لدعم المراحل الأولى من برنامج الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للتعلم الذكي والبالغ تكلفته قرابة المليار درهم على مدى خمس سنوات. ويسعى البرنامج لإيجاد بيئة تعليمية مُتطورة وبأساليب تقنية معاصرة لجميع مدارس الدولة، وإنشاء صُفوف ذكية مُزودة بأحدث الأدوات التفاعُلية وأجهزة الحاسوب، وتزويد جميع غُرف المدارس بالإنترنت فائق السرعة عبر شبكات الجيل الرابع للإرتقاء بمُخرجات التعليم في الإمارات ولمواكبة المستجدات العالمية التي تشهدها الميادين التربوية. ومن خلال هذا الصندوق لا زالت الهيئة مستمرة بمساندة برنامج "بعثة" للمِنح الدراسية حيث بلغ عدد الطلاب المبتعثين 202 طالب وطالبة خارج الدولة وداخلها بهدف الإرتقاء بالكوادر البشرية المتخصصة في القطاع. كما رصد الصندوق مبلغ 25 مليون درهم لدعم "المحتوى العربي الإلكتروني" الهادف إلى تطوير أدوات وبرامج تعزز المحتوى الرقمي باللغة العربية على الإنترنت.

ومما لا شك فيه أن تحديث الهيكل التنظيمي للهيئة في عام 2012 كان له الأثر الإيجابي في تنفيذ الخطة الإستراتيجية. حيث ضمنت الهيكلة الجديدة سهولة انسياب العمل وساهمت في تطوير الموظفين والتقدم بالمشاريع ومؤشرات الأداء، كما أولينا عملية التوطين اهتماماً بالغاً إيماناً منا بالوطن والمواطن حيث ارتفعت نسبة التوطين إلى 74% في نهاية 2012.

وختاما أتوجه بخالص التحيات والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة وللإدارة العامة وكافة الموظفين في هيئة تنظيم الاتصالات و كذلك شركائنا الاستراتيجيين على دعمهم ومشاركتهم الفعّالة التي لولاها لما تمكنا من إنجاح خطط الهيئة وتحقيق أهدافها في هذا الوقت القياسي، ونتطلع إلى استمرار هذا التآزر البنّاء لإستكمال مسيرتنا نحو الريادة ولتحقيق المزيد من الإنجازات في العام القادم.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة محمد أحمد القمزي
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

يُسعدنا أن نقدم لكم من خلال هذا التقرير السنوي ملخص إنجازات الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات لعام 2012 والذي يعتبر أحد أهم الأعوام المميزة والحافلة بإنجازات الهيئة ، فلقد أثبتت إنجازات ونشاطات الهيئة المتعددة هذا العام أن الهيئة ماضية بعزم وتفوق في تحقيق رؤيتها لتكون لدولة الإمارات العربية المتحدة مكانة رائدة على الخريطة العالمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

واستمرت الهيئة في عام 2012 في بناء ووضع أسس راسخة ومتطورة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتنميتها من خلال المحافظة على المنافسة بين المرخص لهم، وحماية مصالح المشتركين، والإرتقاء بمستوى التحول الإلكتروني وتشجيع الإستثمار والإبتكار والتطوير والتعليم في هذا القطاع المتطور، إضافةً إلى الاستمرار في تعزيز مسؤوليتنا تجاه المجتمع فلا نألو جهداً في تطبيق أفضل الممارسات عالمياً وإستخدام أفضل وأحدث أنواع التكنولوجيا.

والهيئة ماضية في طموحها لتحقيق التميز المؤسسي في بيئة رقمية تنظيمية تنافسية تتسم بالأمن والاستدامة من خلال تطبيق خطتنا الإستراتيجية التي تقودنا نحو الريادة عالمياً في قطاع الاتصالات، ومن خلال تعزيز البنية التحتية وإدارة دفة القيادة للتحول الإلكتروني بالتعاون مع الجهات الحكومية لتطوير خدماتها.

لقد كان لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات دور هام وفعّال في دفع وتعزيز مسيرة التطور والنمو الاقتصادي للدولة في العام الماضي 2012، حيثُ بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي 5% من إجمالي الناتج لسنة 2012 والذي تحقق بفعل التمسك بالقيم المؤسسية للهيئة والسير في طريق تحقيق الرؤيا القيادية للهيئة وبجهود جميع العاملين في القطاع من أفراد ومؤسسات وفق قيم تتخللها الشفافية وتتسم بالعدالة وتتميز بروح الفريق المتعاون الذي يجمعه الولاء والانتماء والتوجه المؤسسي نحو ثقافة التميز والحوكمة.

لقد اختيرت دولة الإمارات لتكون ضمن أول عشر دول متقدمة في مجال تقديم خدمات الاتصالات الهاتفية والإنترنت ذات النطاق العريض عالي الجودة، ومن المتوقع أن تتقدم الدولة لتحتل الصدارة عالمياً بتحقيق انتشار كامل نسبته 100% لخدمات النطاق العريض وذلك نتيجة ارتفاع مستوى التنافسية وتقديم تقنيات جديدة لشبكات الهاتف المتحرك وزيادة الطلب على توفير خدمات النطاق العريض، مما أدى إلى تشجيع مشغلي خدمات الاتصالات الهاتفية لتطوير باقاتهم وعروضهم المقدمة إلى العملاء.

المتبعة من قبلنا في مجال الأمن الرقمي والأدلة الجنائية الرقمية، التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم نتيجة للأعداد المتزايدة لمستخدمي الإنترنت والذي يتجاوز عددهم 1.7 مليار نسمة حول العالم. إضافة إلى بيان أهمية الأمن الإلكتروني نتيجةً لارتباطه الكبير بجرائم مادية في العالم الواقعي. كما تمت الإشارة إلى دور الأدلة الجنائية الرقمية في التحقيقات الجنائية وفي القضايا التجارية والصناعية، وإلى الأهداف من وراء هذه الأدلة والمتمثلة في معرفة ملابسات الحوادث وضمان عدم تكرارها وملاحقة الجناة قضائياً.

وقد كان لنا حضوراً بارزاً في الاجتماع 33 للّجنة العربية الدائمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة لجامعة الدول العربية وهي أعلى جهة إشرافية خاصة بقضايا الاتصالات وتقنية المعلومات لدى الأمانة العامة للجامعة العربية. حيث أعددنا ثلاث أوراق عمل تناولتها اللجنة الأولى حول آلية الترشح العربية للمناصب القيادية بالإتحاد الدولي للاتصالات أثناء الانتخابات المقررة لمنصب الأمين العام للاتحاد ونائبه ومدراء القطاعات الثلاث (التقييس والراديو والتنمية)، علاوةً على منصب عضو مجلس لوائح الراديو بالإتحاد. بالإضافة إلى ورقة عمل حول منهجية عمل الفرق العربية المتعددة في الأمانة كفريق عمل التقييس العربي وفريق عمل التنمية العربي وفريق عمل الطيف الترددي وفرق أخرى بحيث تكون هذه المنهجية كالإطار الاسترشادي الموحد بين جميع الفرق. وقدمنا أيضاً ورقة حول رئاسة اللجنة العربية الدائمة للاتصالات بشكل دائم لفترة زمنية محددة عوضاً عن رئاستها بشكل دوري من قبل جميع الدول.

وامتداداً لرؤية الهيئة لتُنصب الإمارات على منبر المحافل الدولية، عملنا جاهداً لإستضافة أهم الأحداث الدولية؛ بدءاً بمعرض الاتصالات العالمي "ITU Telecom World" والذي تناول قضايا مثل القدرة على تحمل التكاليف، مدى توفر الاتصال بشبكة الإنترنت، أمن الفضاء الإلكتروني و الابتكارات الحديثة. ثم الندوة العالمية للمعايير "GSS" التي ناقشت قضايا التشغيل البيني وكيفية دفع عملية الإبتكار والشبكات الذكية وأنظمة النقل الذكية وإستجابة الشبكات في حالات الكوارث بالإضافة إلى مواجهة التحديات المستقبلية، تلتها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات "WTSA" حيث تم اعتماد عدد من القرارات من بينها تحسين النفاذ إلى خدمات الصحة الإلكترونية وقرار إدارة المخلفات الإلكترونية الناتجة عن أجهزة الاتصالات والتحكم بها وطرق معالجتها، كما تم تعديل بعض قرارات الجمعية السابقة لتواكب التطور المتسارع في هذا المجال.

أما الحدث الأكثر أهمية عالمياً في القطاع كانت معاهدة الاتصالات الجديدة للقرن الواحد وعشرين التي وقعتها 89 دولة ضمن اجتماعات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية "WCIT12" ، وتضمنت أبرز المواضيع التي ناقشها المؤتمر قضايا تعزيز الشفافية والافصاح عن أسعار التجوال الدولي والسعي نحو تحقيق أسعار أقل كلفة على المستخدمين، كما تضمنت اللوائح الجديدة الصادرة من اجتماعات المؤتمر الدعوة لتسهيل مهمة المعاقين في النفاذ إلى الشبكة العالمية واتخاذ الاجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق الأمن للشبكات وتعزيز حصانتها للهجمات الإلكترونية، كما شملت وضع لوائح لمساعدة الدول الغير مطلة على البحر بالاتصال بشبكات الاتصالات العالمية المكونة من الألياف الضوئية والتي غالباً ما تكون شبكات بحرية.

كما ترأست الدولة لأول مرة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-12) للاتحاد الدولي للاتصالات بجنيف حيث بحث المؤتمر طيفاً واسعاً من القضايا نذكر منها الخدمات الثابتة و المتنقلة والخدمات الإذاعية و الساتلية والخدمات المتنقلة والثابتة الساتلية والإذاعية الساتلية، وخدمات الطيران و الهواة وغيرها. كما شاركنا بالعديد من المؤتمرات على الصعيد الدولي مثل منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف الذي يهدف لتحقيق عدداً من التوصيات التي تسعى كل دولة لتنفيذها مثل؛ الشمولية الاجتماعية و المنافع البيئية، وتطبيق المعايير الأمنية المشددة المتعلقة بالأمن الإلكتروني، والجهود الإنسانية، ومشروعات البنى التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات والمعلومات.

ونحن مدركون بأننا الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة حيث يقع على عاتقنا مسؤولية نشر الوعي حول مختلف المواضيع التقنية والرقمية مثل الأمن الإلكتروني والتحول الإلكتروني. ويقيناً منا بأننا جزء لا يتجزء من المجتمع أولينا الرعاية و المسؤولية المجتمعية اهتماماً خاصاً وبالتعاون مع العديد من الجهات استطعنا المساهمة في حملات كالتبرع بالدم ونشر التوعية عن اضطراب التوحد.

وبما أن قطاعنا يعتبر دائم التجديد والازدهار، نضع نصب أعيننا تشجيع الشباب لدراسته واتخاذه كمجال لعملهم والدليل على هذا تخريج 13طالباً من برنامج "بعثة" الذي يدعمه صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وهو إحدى مبادرات الهيئة الذي يبتعث الدارسين لمختلف مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات في أفضل الجامعات خارج الدولة وداخلها. كما نهتم في الهيئة بمواردنا البشرية وتطويرهم حيث أجرينا 246 دورة تدريبية لموظفينا خلال العام 2012 .

وحصلت الهيئة على جائزة عن موقع "حكومة.امارات" لأفضل موقع إلكتروني حكومي في الشرق الأوسط، كما استحق فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بالهيئة على شهادة الآيزو الخاصة بأمن المعلومات للعام الثاني على التوالي. بالإضافة إلى احراز الفريق الوطني لأمن المعلومات في الهيئة على المركز الأول إقليمياً والرابع عالمياً في الأمن الإلكتروني، ثم حصول مختبر الأدلة الإلكترونية على اعتماد الجمعية الأمريكية للمختبرات الجنائية وهذا على سبيل الذكر وليس الحصر.

نهايةً، أود أن أعبر عن امتناني لرئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات على اشرافهم ودعمهم و لجميع موظفي الهيئة وشركائنا على عملهم الدؤوب وجهدهم المتواصل لترسّخ دولة الإمارات العربية المتحدة كإحدى أهم الموانئ في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واضعين نُصب أعيننا رؤية الإمارات 2021 لتستمر رحلتنا عاماً بعد عام نحو مرسى الريادة والتميز.

كلمة المدير العام

سعادة محمد ناصر الغانم
مدير عام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

جاء عام 2012 بما حققناه من إنجازات نتيجة التمسك بقيمنا المؤسسية التي تُعد ركائز نعمل بها، فنحن في الهيئة نحرص على التعامل بشفافية و عدالة لذا فإن روح الفريق الذي تتخلله ثقافة التميز ويعلوه الشعور بالولاء لابد أن يصل بنا إلى ريادة الحوكمة.

والثمرة التي حصدناها إزاء الجهد المبذول هو صعود دولة الإمارات في مؤشر الجاهزية الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة من المركز 49 إلى المركز 28 ، ومن المركز 99 إلى المركز السابع في الحضور الإلكتروني، ومن المركز 86 إلى السادس في المشاركة الإلكترونية. كما حصلت الدولة على المركز 45 على مستوى العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2012 .

كما تقدمت الإمارات للمركز الثاني على دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في المؤشر الفرعي لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث شملت النتائج الرئيسية إحراز الدولة المركز الثاني على مستوى العالم في السلة الفرعية لخدمات الهاتف الثابت والمركز الخامس في السلة الفرعية لخدمات الهاتف المتحرك كما حَظِيت بالمركز السادس في سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،و حققنا رقماً قياسياً لعدد عمليات التسجيل للنطاق الوطني "ae." وصل إلى 100,000 مسجل خلال العام 2012.

أطلقت الهيئة عدداً من الحملات الإعلامية التثقيفية فبدأنا في يناير من خلال حملة إعلامية وضبطية بقطع الخدمات عن جميع الهواتف المُقلدة التي بلغ عددها حينها 70 ألف هاتف دخلوا الدولة بطرق غير قانونية والجدير بالذكر أن هذه الهواتف لا تلتزم بمعايير الصحة والسلامة، فهي مصنعة من مواد خطرة قابلة للاحتراق و تحتوي على مواد سامة. عدا ذلك فإنها ترسل إشعاعات ضارة وهي ذات جودة منخفضة وتقدم خدمات سيئة للمشتركين الذين يظنون أنها مقدمة من قبل مزودي الخدمة. كما أطلقنا حملات ضبطية للهواتف المقلدة ومن خلالها صادرنا ما يزيد عن 27,600 ألف جهاز غير مصرح به.

وفي يونيو 2012 تم الإعلان عن حملة "رقمي هويتي" التي تأتي من باب حرص الهيئة على مصالح المستخدمين وحماية خصوصيتهم حيث بَيّنت دراسات قمنا بها انتشاراً لقضايا مدنية وجنائية نتيجة قيام بعض الأفراد بإعطاء شرائح الهاتف المتحرك لأشخاص آخرين أساؤوا استخدامها مما نتج عنه مختلف أنواع الجرائم التي يعاقب عليها القانون. لذا قُمنا باتخاذ عدد من الخطوات تهدف لتنظيم عملية التسجيل الخاصة بالمشتركين للحصول على شرائح وخدمات الهاتف المتحرك من المرخص لهم. وتحرص هذه الإجراءات على ضرورة اتمام المشترك لعملية التسجيل حتى يتم تفعيل الخدمة وبهذه الطريقة تُحدّث قاعدة البيانات لدى مزودي الخدمة فنضمن حقوق المشتركين وذوي المصلحة وهو لُب مُهمتنا.

ولم نغفل عن أهمية المشاركة بالأحداث المحلية، فعلى سبيل المثال شاركنا في معرض ومؤتمر الأمن الدولي ودرء المخاطر "إيسنار 2012" كشريك بلاتيني. وتم تسليط الضوء على المخاطر التي تهدد الشبكات الإلكترونية وخاصة في عالم اليوم الذي يشهد تطوراً تقنياً متسارعاً ونمواً كبيراً في قدرات قراصنة الإنترنت على اختراق الحسابات والأنظمة الحكومية والخاصة ببعض الآليات

في مجال تطوير الخدمات الحكومة الإلكترونية والتوسع في إشراك الجمهور في عملية اتخاذ القرار والتواصل معه بشكل أكبر، فضلاً عن تسليط الضوء على أحدث التوجهات في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية للجمهور في ظل التطورات التقنية التي يشهدها هذا العصر.

وضمن إستراتيجية الهيئة للمسؤولية المجتمعية، تعاونت الهيئة مع مؤسسة الشارقة للتمكين الإجتماعي من خلال توفير موقع لعرض منتجات الأيتام، إضافةً إلى تنظيم حملتها السنوية للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم– أبوظبي وتحت إشراف مدينة الشيخ خليفة الطبية. وقد أعلنت في سبتمبر 2012 عن بلوغ عدد المسجلين في اسم النطاق الوطني "ae." ال 100 ألف وذلك ضمن إطار الخطة الوطنية لدولة الإمارات الخاصة بأسماء النطاقات العلوية، لتصبح الدولة بذلك الأولى عربياً في هذا المجال. إضافةً إلى افتتاح قمة الإعلام الاجتماعي الحكومي في دول مجلس التعاون، وانتخاب دولة الإمارات كعضو في اللجنة الاستشارية للمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية.

لقد كان الربع الأخير من عام 2012 حافلاً بالنشاطات والفعاليات الدولية والمحلية. ففي أكتوبر 2012 قامت الهيئة بالمشاركة ضمن وفد ضم مسؤولين في دورة إعداد وتنفيذ سيناريوهات تمارين الطوارىء والأزمات في المملكة المتحدة، والتي أعدتها الهيئة الوطنية لإدارة الطوارىء والأزمات والكوارث بالتنسيق مع كلية تخطيط الطوارىء التابعة لمجلس الوزراء البريطاني.

وعلى صعيد آخر، إفتتحت الهيئة معرض الاتصالات العالمي 2012 والذي يعد حدثاً عالمياً، وشاركت كل من الهيئة وشركتي "اتصالات" و"دو" في جناح خاص عرض أحدث التطورات التي يشهدها القطاع في الدولة. وقد عقد المؤتمر بالتزامن مع معرض أسبوع جايتكس للتقنية 2012. وقد افتتح سعادة محمد أحمد القمزي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات الندوة العالمية للمعايير في مركز دبي التجاري العالمي والتي تقام لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط.

وشاركت الهيئة أيضاً في أسبوع جيتكس للتقنية بمنصة مشتركة ضمت الحكومة الإلكترونية الاتحادية لدولة الإمارات والتي شملت تسع مؤسسات حكومية اتحادية بالإضافة إلى برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي. وخلال مشاركتها في أسبوع جيتكس، قامت الهيئة بإطلاق مجموعة من المبادرات أهمها موسوعة الإمارات الإلكترونية والبرنامج التلفزيوني "أنا إلكتروني".

وفي نوفمبر 2012، تم افتتاح الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في دبي بإشراف الهيئة. وفي ديسمبر 2012، شاركت الهيئة في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية في دبي، وقد ألقى سعادة محمد ناصر الغانم، مدير عام الهيئة، كلمة خلال المؤتمر أكد فيها على المكانة البارزة التي تحتلها دولة الإمارات على خارطة الاتصالات العالمية ودورها في دعم جهود الاتحاد من أجل تمكين كافة الشعوب من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وضمن مشاركاتها المجتمعية وإحتفالات الدولة باليوم الوطني 41، قام المدير العام للهيئة وكافة الموظفين بغرس "شجرة الاتحاد" استجابة لمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وذلك تعبيراً عن مشاعر الحب للوطن الغالي انطلاقاً من الحرص على غرس مفاهيم الانتماء والولاء تجاه الدولة وقيادتها الرشيدة وتجسيداً لروح الاتحاد من خلال ترسيخ المعاني السامية التي تركز على قيمة الأرض والعمل في حياة الإنسان.

لمحة عامة
2012

شهد عام 2012 مشاركة الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في الكثير من الفعاليات والأنشطة، وقد قامت الهيئة بتمثيل الإمارات في فعاليات دولية عديدة في قطاع الاتصالات الدولي ضمن المؤتمرات التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، ونجحت الهيئة بإستضافة ثلاثة من أهم مؤتمرات الاتحاد العالمية في الدولة، وقد تم أيضاً انتخاب دولة الإمارات كعضو في اللجنة الاستشارية للمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية ممثلة بالهيئة.

ترأست دولة الإمارات في يناير 2012 وبتمثيل من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-12) والذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات بجنيف للمرة الأولى منذ إنضمامها إلى منظمة الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 1972، وذلك في إنجاز غير مسبوق يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد شملت نشاطات الهيئة مجموعة من المبادرات التي ضمت التوقيع على اتفاقية مشاركة الموارد في حالات الطوارئ الوطنية بين المرخص لهم وزيارة السيد ريتشارد كيربي المستشار الإقليمي للأمم المتحدة إلى الدولة بدعوة من حكومة الإمارات الإلكترونية حيث شارك في العديد من ورش العمل والاجتماعات مع الهيئات والمؤسسات الاتحادية والمحلية. وقد شاركت الهيئة في مؤتمر الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات 2012 تحت رعاية سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان مستشار جامعة دولة الإمارات العربية المتحدة (UAEU) إضافةً إلى مشاركتها في معرض توظيف أبوظبي.

شاركت الدولة في مايو 2012 ممثلة بالهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات وعدد من هيئاتها ودوائرها الحكومية في فعاليات منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في مدينة جنيف بسويسرا حيث تم تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات من قبل كل من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد إستعرضت الهيئة قصص نجاحاتها خلال فعاليات المنتدى.

وقد أطلقت الهيئة في عام 2012 حملة رقمي هويتي وذلك انطلاقاً من حرص الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في الدولة على مصالح المشتركين وحماية خصوصيتهم، حيث قامت الهيئة باتخاذ عدد من الخطوات التي تهدف إلى تنظيم عملية ومتطلبات التسجيل الخاصة بالمشتركين للحصول على شرائح وخدمات الهاتف المتحرك من المرخص لهم في الدولة "اتصالات" و "دو".

وانطلاقاً من سياستها الرامية بالمحافظة على سوق الاتصالات في الدولة من الاستخدام العشوائي لأجهزة الاتصالات غير المعتمدة وغير المطابقة للمواصفات ، فقد نجحت الهيئة من خلال سعيها الدؤوب وبفضل جهود فرق التفتيش في القيام بأوسع وأكبر حملة ضبطية نتج عنها مصادرة أكثر من 27,600 ألف جهاز وتسليمهم للدائرة الاقتصادية في دبي.

كما قامت الهيئة بمجموعة من مبادرات المسؤولية المجتمعية من ضمنها المشاركة في حملة إعادة تدوير الورق التي أطلقتها شركة أبوظبي للإعلام، إضافةً إلى تنظيم دورة تدريبية على مهارات الحاسوب لمرضى التوحد بالتعاون مع مركز الخليج للتوحد، ودعم بطولة الإمارات لكرة الهدف للمكفوفين ورعايتها لفعاليات أسبوع التثقيف الأمني بالتعاون مع شرطة دبي. وقد شاركت الهيئة أيضاً في نهاية الربع الثاني في إجتماع مع الاتحاد الأوروبي في مدينة بروكسل والذي ناقش مجالات وتحديات قطاع الاتصالات المختلفة ضمن وفد من مجلس التعاون الخليجي.

قامت دولة الإمارات ممثلة بالهيئة بالتوقيع مع الاتحاد الدولي للاتصالات خلال دورة مجلس الاتحاد في مقر الاتحاد بجنيف على اتفاقية إستضافة ثلاث فعاليات للاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك تتويجاً للشراكة والتعاون المستمر بين دولة الإمارات والاتحاد.

وعمل صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أيضاً على إطلاق برنامج الشيخ محمد بن راشد للتعليم الذكي بهدف تطوير بيئة للتعليم باستخدام التعلم التفاعلي الذكي في مدارس الدولة. وشاركت الهيئة في منتدى المشاركة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية مع العديد من الجهات الحكومية التي تقود عملية التحول الإلكتروني وكذلك الجهات الرئيسة والرائدة المسؤولة عن قيادة عملية المشاركة والحوكمة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لمناقشة آخر التطورات الإقليمية والعالمية

استضافة الندوة العالمية للمعايير والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

تمت استضافة الندوة العالمية للمعايير (GSS) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) في الفترة 29-19 نوفمبر 2012.

تعقد الندوة العالمية للمعايير قبل يوم واحد على إنعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وجمعت الندوة قادة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من القطاعين العام والخاص لمناقشة التحديات العالمية لمعايير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مع التركيز على نقاط التوافق مع القطاعات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمرافق والنقل. وشارك وزراء ومنظمين رؤساء وفود وهيئات تقييس عالمية وإقليمية ومحلية من مناطق مختلفة من العالم من الدول الأعضاء. بالإضافة إلى مشاركة واسعة من المسؤولين التنفيذيين لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العالمية مثل شركة "اتصالات"، و"دو"، و"نوكيا"، و"سيسكو" ، و"تويوتا".

تحدد الجمعية العالمية للتقييس خارطة الطريق لتوحيد الاتصالات في العالم، واجتذبت ما يزيد عن 1000 مشارك من 101 بلد. وتطرقت المداولات لأكثر من 240 وثيقة في أكثر من 30 فريقاً من فرق العمل المختلفة. كما ناقشت النواحي التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة لوضع معايير جديدة أو تعديل المعايير العالمية القائمة للاتصالات. تشمل هذه المعايير كافة الجوانب من الوظائف الأساسية للشبكة والنطاق العريض إلى خدمات الجيل القادم مثل التلفزيون باستعمال بروتوكول الإنترنت بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الصحة الإلكترونية والإبتكارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وأنظمة الإغاثة أثناء الكوارث و سرعة الاستجابة وإصلاح الشبكات.

ودعت الجمعية قطاع التقييس إلى ضمان أن تكون معايير الاتحاد (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) الجديدة مصحوبة بمبادئ توجيهية بشأن التنفيذ. قرار آخر يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات إلى الإحجام عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب و/أو تمييزية من شأنها عرقلة الوصول إلى مواقع أو مصادر الإنترنت.

بعد اعتماد ستة قرارات جديدة، ناشدت عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع تقييس الاتصالات لتوسيع أعماله في مجال الصحة الإلكترونية والتوصيل الشبكي المعرف بالبرمجيات والمخلفات الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، دعا الأعضاء إلى إنشاء لجنة معنية بالاستعراض لضمان استمرار هيكل قطاع تقييس الاتصالات في تلبية احتياجات عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة والمتقاربة بصورة مستمرة، خاصة وأن التعاون مع الأسواق الرأسية يزداد. وسوف يساعد ذلك في إطلاق العنان لابتكارات من قبيل الصحة الإلكترونية وأنظمة النقل الذكية والشبكات الذكية والصرافة المتنقلة والتعلم الإلكتروني.

العلاقات الدولية

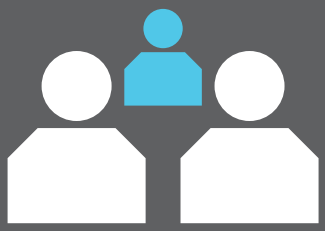

ITU TELECOM WORLD '12

استضافة معرض الاتصالات العالمي 14 - 18 أكتوبر 2012

شاركت الهيئة في المعرض من خلال جناح وطني أبرز الدور الأساسي التنظيمي الذي تقوم به الهيئة. وقد سلطت المشاركة الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في خارطة الاتصالات العالمية وأهم الإنجازات التي حققتها في هذا المجال لا سيما طرح تقنية الجيل الرابع 4G LTE والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة.

تناول المعرض مسائل رئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك القدرة على تحمل تكاليف وتوصيل الجميع بشبكة الإنترنت والأمن السيبراني والابتكارات الجديدة والصحة الإلكترونية بهدف تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الإنتاجية ومشاركة فوائد تقنيات المعلومات والاتصالات مع العالم.

وامتد معرض الإتصالات العالمي 2012 فترة خمسة أيام تخللتها اجتماعات رفيعة المستوى وحلقات نقاش وورش عمل وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي شملت عدد من رؤساء الدول و125 وفداً حكومياً و85 وزيراً والرؤساء التنفيذيين لشركات الاتصالات وجملة من الخبراء الذين شاركوا في هذا الحدث الدولي الرئيسي.

مدخلات الشؤون التنظيمية

المراجعة السنوية الرابعة للقطاع

يلخص هذا التقرير وضع أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة والبيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث عدد المشتركين ونسب الانتشار والايرادات والاستخدام (أي حجم حركة المرور على الشبكات) للسنوات 2012-2009. ويستعرض التقرير أيضاً مساهمة قطاع الاتصالات في اقتصاد الدولة. أعدت الهيئة هذا التقرير بناءً على المعلومات المستلمة من القطاع وكذلك من المعلومات العامة من المصادر الأخرى.

تتم خدمة قطاع الاتصالات بالدولة حالياً من قبل اثنين من مشغلي الاتصالات المتكاملة، وهما مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو). ولذا فإن جميع البيانات الواردة في هذا التقرير تتعلق باتصالات ودو فقط، وبالتالي فإن مصطلح "المرخص له" في هذا التقرير يشير إما لاتصالات أو دو.

يلعب قطاع الاتصالات بالدولة دوراً هاماً جداً في الإقتصاد؛ إذ ساهم بحوالي 5% من مسح الناتج المحلي للدولة، ويعمل 7961 شخص في القطاع حسب إحصاءات عام 2012. و40% من العاملين في القطاع هم من مواطني الدولة.

شهد قطاع الاتصالات في الدولة عام 2012 إزدياد في إيرادات الإنترنت بنسبة 15.2% بإجمالي 957,816 مشترك بعائدات تقدر 3.8 مليار درهم إماراتي. ووصل عدد مشتركي خدمة الهاتف الثابت إلى 1,967,486 مشترك مع عائدات تصل إلى 2.7 مليار درهم إماراتي، وإزداد عدد الخطوط المؤجرة بنسبة 9.8% في عام 2012 مقارنة بالعام السابق مع زيادة الإيرادات بنسبة 4.6% ووصل عدد اشتراكات خدمة المحمول إلى 13,775,252 مع إيرادات تصل إلى 20.4 مليار درهم، وشهدت زيادة بمشتركي الهاتف المحمول النشطين بنسبة 17.5% بين عامي 2011 و 2012.

ازدادت إيرادات خدمات الهاتف المتحرك بنسبة 2.6% في 2012، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات نظام الفاتورة الشهرية التي وصلت إلى 12.5% مقارنة بالعام الماضي. الفرق النسبي في الإيرادات الناتجة من اشتراك الفاتورة الشهرية والدفع المسبق يتناقص مع مرور الوقت، ولكن قد تم تعويض الإنخفاض الطفيف في إيرادات اشتراكات الدفع المسبق في عام 2012 بزيادة كبيرة في إيرادات اشتراكات الفاتورة الشهرية.

ازداد مجموع الدقائق السنوي لمكالمات الهاتف المتحرك بنسبة 5.6% بين عامي 2011 و 2012، ولكن إنخفض إجمالي دقائق المكالمات الدولية بنسبة 3.6% بين عامي 2011 و 2012. متوسط دقائق الاستخدام لمشتركي الفاتورة هو أكثر من ضعف ما كان عليه مشتركي الدفع المسبق. ولقد شهد عام 2012 إنخفاض بمعدل الرسائل النصية القصيرة المرسلة (SMS) بنسبة 6% بين عامي 2011 و 2012 وإنخفاض مجموع رسائل الوسائط المتعددة المرسلة (MMS) بنسبة 15% بين عامي 2011 و 2012، وشهد أيضاً إجمالي المكالمات الدولية إنخفاضاً في عام 2012 مقارنة بعام 2011 في حوالي 8% من الهواتف الثابتة و3.6% للمتحركة.

استعراض عام

أصدرت الهيئة عدداً من الأدوات التنظيمية في عام 2012 . استند أغلب هذه الأدوات إلى استشارات واسعة مع القطاع:

- الاستشارة العامة – مسودة الأداة التنظيمية أنظمة حماية المستهلك
- الاستشارة العامة – إجراءات فض النزاعات
- الاستشارة العامة – تطوير نماذج التكلفة التصاعدية طويلة المدى من الأسفل إلى الأعلى لشبكات الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة
- الاستشارة العامة – المعالجات الاستباقية التنظيمية لقطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة
- القرار الإلزامي رقم (2) لسنة 2012 بتاريخ الاول من يوليو 2012: المتوسط المرجح المنظم لتكلفة رأس المال لمؤسسة اتصالات.
- القرار الإلزامي (المحدث) بشأن رسوم المشاركة في مواقع شبكة الهاتف المتحرك، 15 فبراير 2012.
- تقييم المنافسة للأسواق ذات الصلة (مراجعة الأسواق) - 29 مارس 2012.
- إرشادات تعريف الأسواق وتقييم المنافسة.
- إجراءات الاستشارة

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة عدداً من الاستشارات المغلقة وقرار مخالفة واحدة، كما عقدت عدداً من ورش العمل مع المرخص لهم والمعنيين في القطاع.

استفسارات وشكاوي المشتركين

سعياً منها لحماية المشتركين، تدير الهيئة نظاماً لشكاوي المشتركين، بحيث يمكن تصعيد الشكوى إلى الهيئة عندما يكون لدى المشترك سبب يتعلق بتزويد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنتجات ذات الصلة وحيث لا يقوم مزود الخدمة بحل الشكوى بما يرضي المشترك.

عالجت الهيئة 1493 شكوى في عام 2012 (مقارنة بـ 980 شكوى مستلمة في عام 2011) نيابة عن المشتركين وتم حل الغالبية العظمى من تلك الشكاوي بما يرضي المشتركين.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الشكاوي المستلمة، لم يتغير متوسط الزمن المستغرق في معالجة وحل الشكاوي منذ عام 2011. وهذا دليل على الرعاية والاهتمام التي توليهما الهيئة حول مسائل المشتركين.

علاوة على ذلك، تلقت الهيئة العديد من الاستفسارات وتمت الإجابة على جميعها ضمن الإطار الزمني المحدد.

مراجعات ضبط الأسعار

السياسة التنظيمية لضبط الأسعار الصادرة عن الهيئة تلزم المرخص لهم بالحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة على أي أسعار جديدة أو معدلة. خلال عام 2012، عالجت الهيئة 285 طلباً لإستحداث أسعار جديدة أو تعديل أسعار معمول بها سابقاً.

WCIT2012

استضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT 2012)

عقد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية في الفترة 3 - 14 ديسمبر 2012، وقام هذا المؤتمر الهام بمراجعة لوائح الاتصالات الدولية (ITR)، التي تعد بمثابة معاهدة عالمية ملزمة وضعت لتسهيل التوصيل البيني وقابلية التشغيل البيني على المستوى الدولي لخدمات المعلومات والاتصالات، إلى جانب ضمان كفاءتها واستعمالها وإتاحتها للجمهور على نطاق واسع.

وتحدد المعاهدة مبادئ عامة لضمان التدفق الحر للمعلومات في كافة أرجاء العالم، مع النهوض بالنفاذ المنصف للجميع إليها وبأسعار معقولة، وإرساء الأساس لاستمرار الابتكار والنمو في الأسواق. وقد اعتمدت ونوقشت لوائح الاتصالات الدولية لآخر مرة في ملبورن، أستراليا عام 1988، وهناك توافق كبير في الآراء على أن هذا النص أصبح الآن بحاجة إلى التحديث لإبراز المشهد المختلف جذرياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين.

يمكن تلخيص إحصائيات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية الذي استمر لمدة أسبوعين كما يلي:

- تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات 1.275 مقترحاً من الدول الأعضاء.
- رحب المؤتمر بحوالي 1.600 مندوب من 151 دولة عضواً بما في ذلك 70 وزيراً ونائب وزير وسفيراً – وكذلك مسؤولين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- استقبل موقع الاتحاد الدولي للاتصالات ما يزيد عن 13 مليون زائر خلال الشهر المنصرم – مع حركة بواقع 150 جيجابايت من المعلومات التي تم تحميلها.
- ومن منطلق الاتصالات، تواصل الاتحاد الدولي للاتصالات بفاعلية مع المجتمعات الرئيسية من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية بنحو 12 مليون متابعة يومياً على موقع تويتر فقط فضلاً عن المدونات اليومية في وسائل الإعلام الاجتماعية.
- وصلت عدد ساعات الترجمة الفورية إلى 600 ساعة والترجمة التحريرية نحو 700.000 كلمة.

تأتي هذه المعاهدة، التي وقعت عليها 89 دولة عضو في 14 ديسمبر2012، كثمرة للتنسيق المكثف والمفاوضات الواسعة بين المشاركين وتشمل على:

- أحكام لزيادة الشفافية في رسوم تجوال الهاتف المتحرك وتعزيز المنافسة والتي تعود بالنفع على المشتركين.
- حكم جديد يقضي بتأمين وصول أفضل إلى خدمات الاتصالات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- قرار جديد يغطي الدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يضع هذا القرار الإطار المعني بزيادة الاستثمار ونشر شبكات النطاق العريض الثابت والمتنقل مما سيسمح بتقديم خدمات حيوية لسكان هذه البلاد الذين لم تتوفر لهم حتى اليوم خدمات الاتصالات.
- أحكام جديدة حول تشجيع الدول الأعضاء على تبني أفضل الممارسات المتعلقة بكفاءة استهلاك الطاقة والمخلفات الإلكترونية.
- أحكام تتعلق بسوء استخدام موارد الترقيم. تعمل الدول الأعضاء على ضمان ألا تستعمل موارد الترقيم الخاصة بالاتصالات الدولية والمحددة في التوصيات الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات إلا من جانب الأطراف المخصصة لها وفي الأغراض المخصصة لها فقط؛ مع عدم استعمال الموارد غير المخصصة.

وفي ختام المؤتمر، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات ميدالية ذهبية لرئيس المؤتمر سعادة المدير العام لتميزه في إدارة أعمال المؤتمر الذي أدى إلى توافق في الآراء والوصول إلى نتائج هامة.

رضا المشتركين: خدمات الإنترنت الثابتة

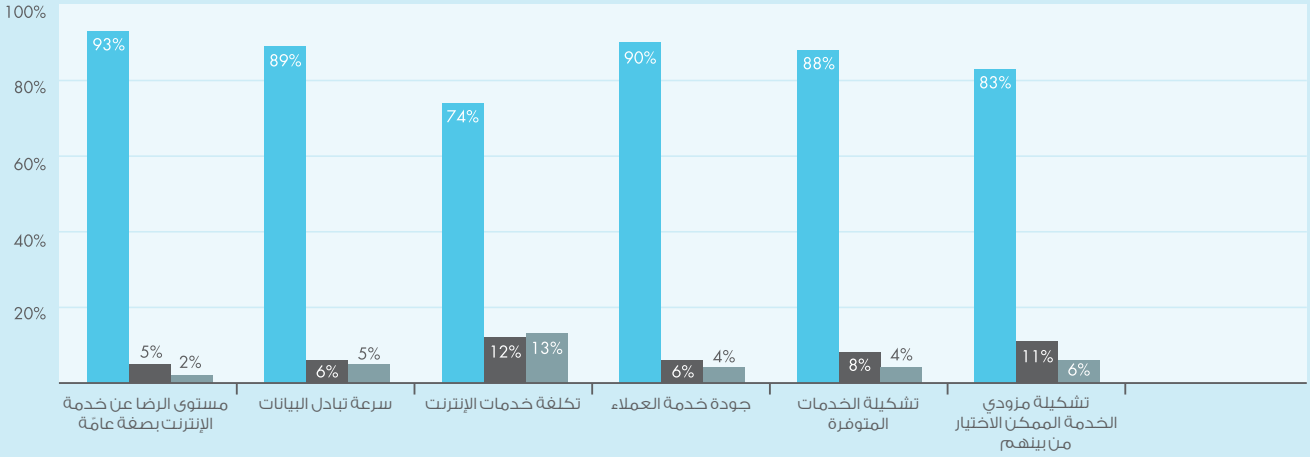

رضا المشتركين: خدمات الإنترنت المتحركة

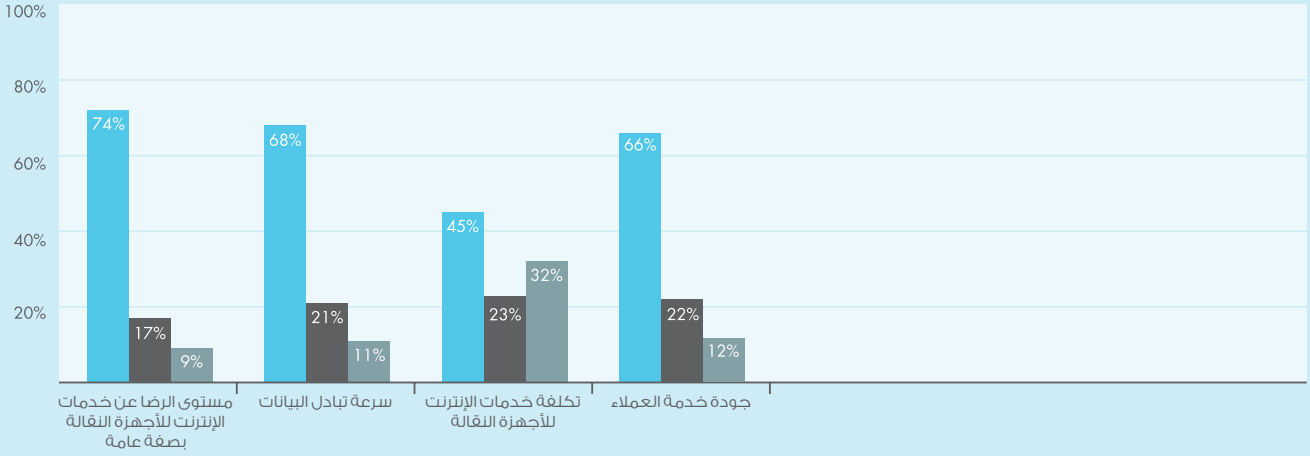

النتائج الرئيسية الأخرى لمسح المشتركين لسنة 2012:

99.9%	نسبة الأفراد الذين لديهم هاتف متحرك
85%	نسبة الأفراد الذين لديهم حاسب آلي شخصي (حاسوب مكتبي، حاسوب محمول)
72%	نسبة االأفراد الذين لديهم وصلة إنترنت
85%	نسبة االأفراد في الفئة العمرية ما بين 15 و 74 والذين استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية
50%	نسبة الأفراد الذين لديهم خط هاتف ثابت (تشمل خطوط الفاكس)

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة

مسح االمشتركين في العام 2012

أجرت الهيئة مسحاً واسع النطاق على المشتركين للتوصل إلى فهم أفضل عن مدى معرفة المشتركين بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة في الدولة. شارك في هذا المسح نحو 2045 أسرة و 2045 فرداً، وذلك من خلال المقابلات الشخصية والهاتفية. استهدف المسح متخذ القرار الرئيسي في الأسرة فيما يخص قرارات الاشتراك في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد كشفت نتائج المسح عن وجود مستويات عالية من رضا المستخدمين عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة في الدولة. يمكن الاطلاع على الملخص الكامل لنتائج المسح من خلال زيارة الرابط التالي:
www.tra.gov.ae/ict_in_uae.php

راض
محايد
غير راض

رضا المشتركين: الخدمات الهاتفية الثابتة

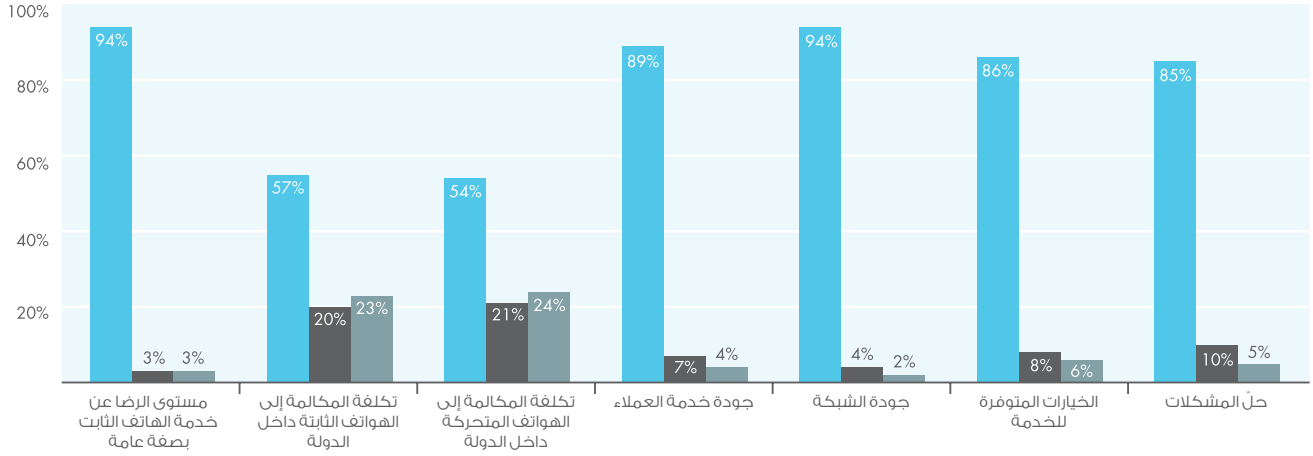

رضا المشتركين: خدمات الهاتف المتحرك

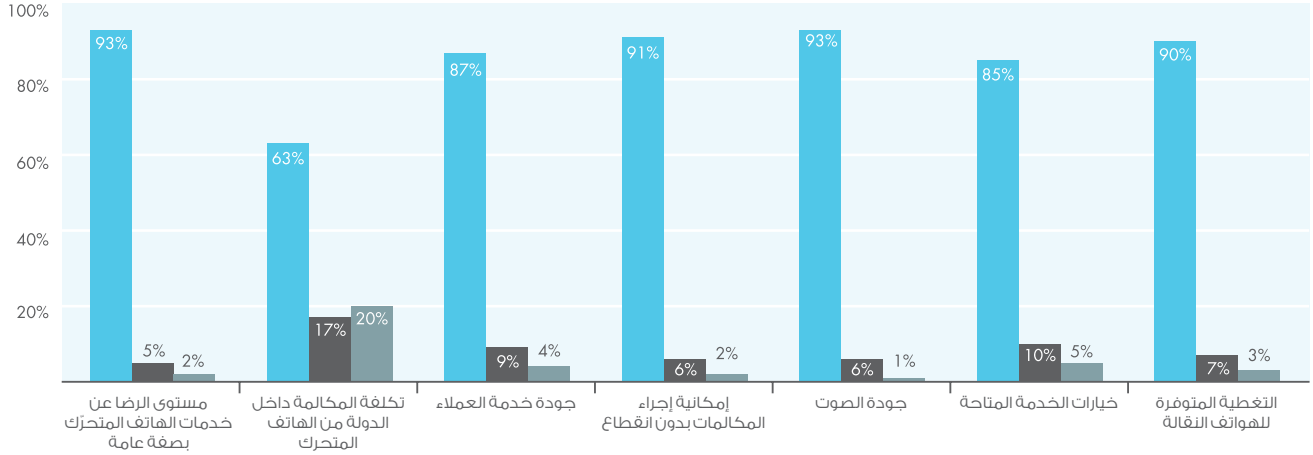

اشتراكات الهاتف المتحرك (2007–2012)

عدد المشتركين بخدمات النطاق العريض (ألف)

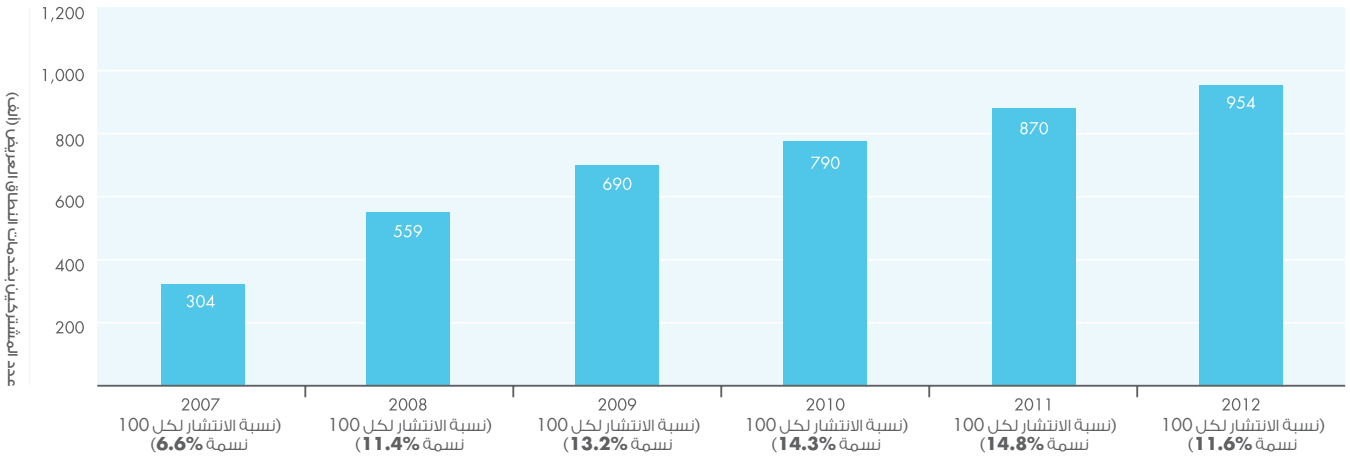

لا تشمل مشتركي إنترنت الخط الهاتفي (dial–up)

إجمالي إيرادات القطاع (2008-2012)

إيرادات من الخطوط المتحركة | إيرادات من الخطوط الثابتة | إيرادات من خدمات الإنترنت

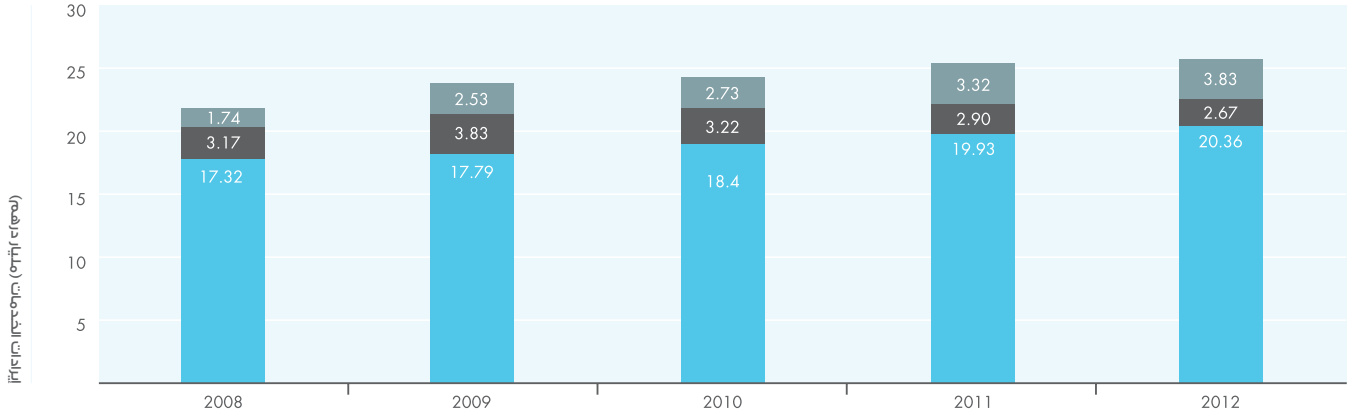

إجمالي الحركة (2008–2012)

حركة الخطوط المتحركة | خدمة الخطوط الثابتة

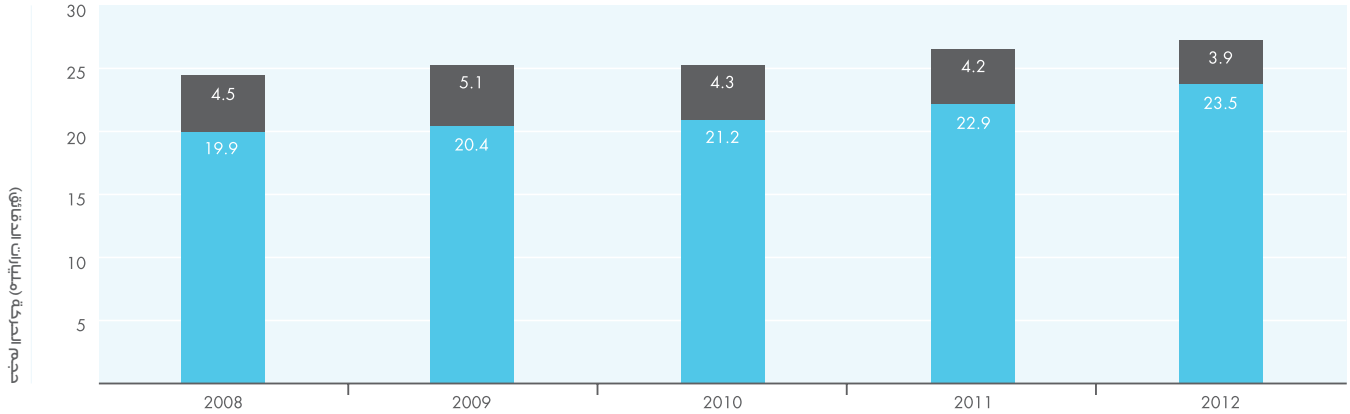

ملخص عن المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصدرت الهيئة المراجعة السنوية الثالثة لسوق الاتصالات في 2012. يلخص هذا التقرير وضع أسواق الاتصالات الثابتة والمتحركة والبيانات خلال الفترة 2008 - 2011 ويشمل مجموعة واسعة من المؤشرات. يمكن الاطلاع على كامل المراجعة لعام 2011 في الموقع الإلكتروني للهيئة:
www.tra.gov.ae/ict_in_uae.php

ستقوم الهيئة في مايو 2013 بنشر المراجعة السنوية الرابعة لسوق الاتصالات على موقعها الإلكتروني والتي سيغطي الفترة 2009 – 2012 .

يوجد أدناه مؤشرات مختارة لسوق الاتصالات في الدولة والتي توضح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و توجهات الاشتراكات في الفترة 2007 - 2012.

خطوط الهاتف الثابت (2007-2012)

عدد المشتركين بخطوط الهاتف الثابت (ألف)

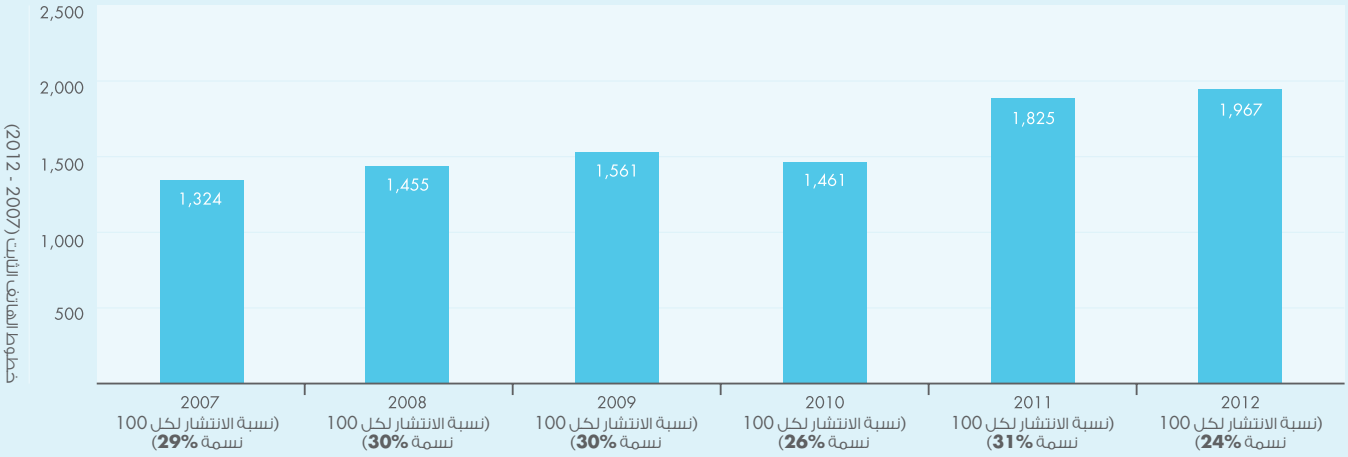

ازداد عدد مشتركي الخدمات الصوتية عبر الخط الثابت بشكل ملحوظ خلال العامين 2011 و2012 بسبب إضافة الخطوط الثابتة مع باقات الإنترنت (الباقة الثنائية والثلاثية).

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول

عدد الاشتراكات بخطوط الهاتف المتحرك (مليون)

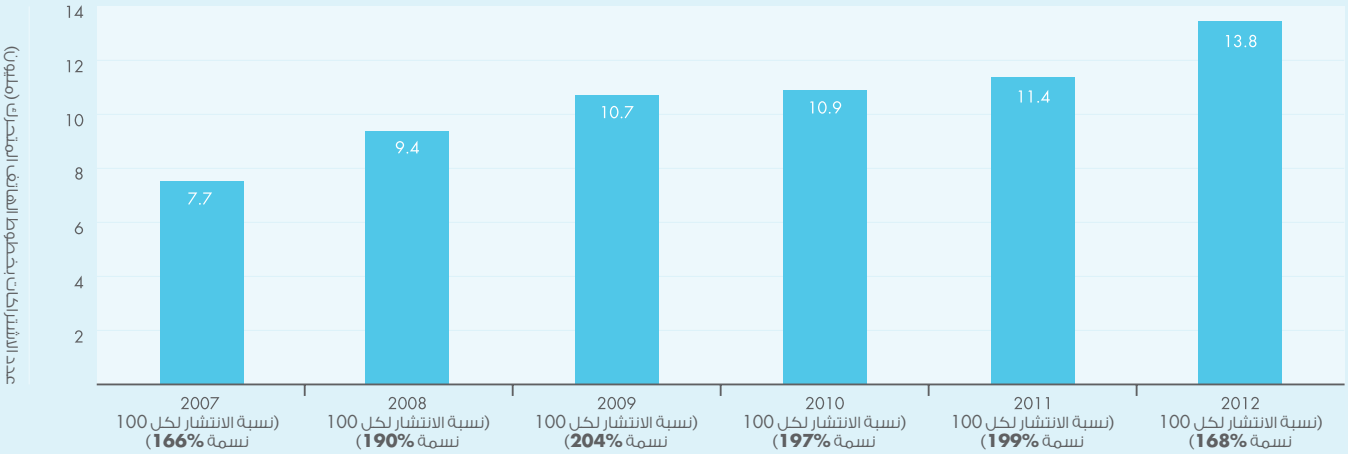

الطيف الترددي

كان عام 2012 عاماً مثمراً للغاية وحافلاً من عدة جوانب، حيث عملت الهيئة بنجاح على إنهاء مشاريع مختلفة والمشاركة في العديد من المناسبات والفعاليات الدولية والإقليمية والوطنية وتقديم المساهمات لتعزيز الطيف الترددي في دولة الإمارات والدفاع عن مصالحها، فضلاً عن إجراء استشارات عامة للوائح التنظيمية المختلفة وسياسة الاتصالات الفضائية وإعادة تخطيط النطاق 1800 ميغاهيرتز وخطة الهيئة لنطاق الطيف الترددي 694-862 ميغاهيرتز. وجرى تحقيق إنجازات مختلفة خلال عام 2012، منها الحصول على رئاسة مجموعات المقرر ومجموعات العمل الفرعية في قطاع الاتصالات الراديوية في الإتحاد الدولي للاتصالات ITU-R.

مشاريع

مراجعة اللوائح التنظيمية وإجراء مشاورات عامة

أجرت الهيئة استشارات عامة حول ستة لوائح تنظيمية للطيف الترددي على دفعة واحدة، وذلك لاستطلاع آراء وتعليقات الأطراف المعنية حول مراجعة أحكامها.

وقد أجريت الاستشارات العامة بنجاح حول اللوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف خدمات واستخدامات الطيف الترددي مثل المهاتفة اللاسلكية، إدارة التداخلات الراديوية، الرقابة والتقيد باستخدام الطيف الترددي، المحطات الأرضية للأقمار الصناعية، هواة اللاسلكي، وأنظمة الخلوية على متن السفن (OBV).

وأجريت استشارات لمناقشة سياسة الاتصالات الفضائية وخطة الهيئة لموجة الطيف الترددي 694-862 ميغاهيرتز.

وإضافة إلى إجراء مشاورات حثيثة ضمن جولات مختلفة مع مشغلي الاتصالات في الدولة (اتصالات و دو) حول خطة الهيئة لنطاق الطيف الترددي على الموجة 1800 ميغاهيرتز، وأجريت الاستشارات وفقاً للإجراءات المعمول بها في الهيئة، ووردت ردود من 12 جهة مختلفة وتعليقات حول مختلف اللوائح التنظيمية.

إعادة تخطيط موجة 1800 ميغاهيرتز للأنظمة الخلوية

استأنفت الهيئة عملها في هذا المشروع بعد إجراء ثلاث جولات من الاستشارات المغلقة مع مشغلي الاتصالات في دولة الإمارات، والتي أدت إلى معالجة مطالب ومخاوف المشغلين واتخاذ القرار في مواصلة العمل على الخطة الحالية للنطاق حتى يتم التوصل إلى اتفاق متبادل مع كل المشغلين.

مراجعة الخطة الوطنية للطيف الترددي

بعد الأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-15) والتعديلات على لوائح قطاع الاتصالات الراديوية في الإتحاد الدولي للاتصالات، تم إطلاق عملية تنقيح للخطة الوطنية للطيف الترددي، وذلك بغية ربط التشريعات الوطنية المعمول بها في دولة الإمارات بالتشريعات المعمول بها عالمياً، مع تجنب ما يتعارض منها مع مصالح الدولة وضمان كفاءة استخدام الطيف الترددي في الدولة.

وقد جرى عقد ورشة عمل داخلية لشرح خطة المشروع، وتم تبني مشروع القرار بتشكيل لجنة التنسيق.

المشاركة في الفعاليات الدولية

المؤتمرات والفعاليات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات

انضمت الهيئة إلى وفود الإمارات للمشاركة في الأحداث الرئيسية التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2012، مثل المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية WRC-12، والاتحاد الدولي للاتصالات–تيليكوم ITU-12، ندوة المعايير الدولية GSS-12، الجمعية الدولية لتقييس الاتصالات WTSA-12 ، المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية WCIT -12. وكانت المشاركة فعالة، حيث عملت الهيئة على تمثيل دولة الإمارات والمجموعة العربية مع المجموعات الإقليمية الأخرى حول القضايا الحساسة.

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2012

وضع الإتحاد الدولي للاتصالات مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراسته الصادرة بعنوان "قياس مجتمع المعلومات 2012"، والتي تجمع بين 11 مؤشراً في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها في مؤشر واحد، وتضم الدراسة 155 دولة مما يتيح المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي. احتلت الدولة المركز 45 على مستوى العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2012) وكان هذا ثالث أعلى مركز من بين كافة دول مجلس التعاون والدول العربية.

ترتيب الدولة في الدراسات والتقارير الدولية

أشارت عدد من الدراسات الدولية المنشورة مؤخراً إلى الأداء الجيد لدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور دولي عبر مختلف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مؤشر الجاهزية الشبكية 2012-2013 (NRI)

احتلت الدولة المركز الثاني من بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية 2012-2013 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمركز 25 من بين 144 دولة تم تقييمها. يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة الاقتصاد على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دفع عجلة المنافسة والتنمية. تم نشر دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية في تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي 2012-2013 ويستند إلى معطيات تم جمعها من قبل منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة. ومن ناحية المؤشرات الفردية، احتلت الدولة المركز الأول من بين الدول العربية في المجالات التالية:

- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي.
- التواصل بين الشركات والمشتركين من خلال استخدام الإنترنت.
- طلبات براءة الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن معاهدة التعاون بشأن البراءات.
- توفر أحدث التقنيات.
- إنخفاض معدلات قرصنة البرمجيات.

احتلت الدولة المراكز التالية على الصعيد الدولي

- المركز الأول في نجاح الحكومة بتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المركز الأول مكرر في تغطية شبكات الهاتف المتحرك من حيث نسبة السكان الذين تشملهم التغطية.
- المركز الثالث من حيث أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة المستقبلية.
- المركز الثالث في مجال مشتريات الحكومة لمنتجات التقنيات المتقدمة.
- المركز السادس في أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- المركز الثالث في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة.
- المركز التاسع في مؤشر الخدمات الإلكترونية الحكومية.
- المركز الحادي عشر في مؤشر المشاركة الإلكترونية.
- المركز الحادي عشر في أثر تقنيات المعلومات والاتصالات على النماذج المؤسسية الحديثة.

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2012

وضع الاتحاد مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراسته بعنوان "قياس مجتمع المعلومات 2012" التي تجمع بين ١١ مؤشراً في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها المهارات المتعلقة بها في مؤشر واحد. وتضم الدراسة 155 دولة مما يتيح المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي. احتلت الدولة المركز 45 على مستوى العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2012). كان هذا ثالث أعلى مركز من بين كافة دول مجلس التعاون والدول العربية.

و ينقسم المقياس العام إلى 3 مؤشرات فرعية متعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها ومهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويوفر جميعها مزيداً من التبصر في هذه المجالات. احتلت الدولة المركز الثاني من بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في المؤشر الفرعي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تشمل النتائج الرئيسية الآتي:

- احتلت الدولة المركز 2 على مستوى العالم في السلة الفرعية لخدمات الهاتف الثابت.
- احتلت الدولة المركز الثاني على مستوى العالم في السلة الفرعية لخدمات الهاتف المتحرك.
- احتلت الدولة المركز 6 على مستوى العالم في سلة أسعار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

إخلاء النطاق الرقمي الفائض

تماشياً مع الخطة الوطنية المعمول بها في دولة الإمارات وكذلك مع الخطة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي للتحول إلى البث التلفزيوني الرقمي الأرضي، جرى إخلاء النطاق الترددي الرقمي الفائض (790-862 ميجاهرتز) بنجاح من خلال إيقاف أجهزة الإرسال الخاصة بالبث التلفزيوني التماثلي وأصبح هذا النطاق متاحاً الآن في الدولة لاستخدامه في تقديم الخدمة المتنقلة.

خدمة البث الرقمي الأرضي

يعتبر البث الإذاعي الصوتي أكثر الخدمات الأرضية شعبية في الدولة، وهناك حاجة مستمرة لإطلاق قنوات إذاعية جديدة في نطاق الـ أف إم. ويرجع ذلك إلى تعدد الجنسيات المقيمة بالدولة، مما يستوجب بالتالي وجود برامج إذاعية متنوعة. وعلماً بأن نطاق الـ أف إم له قدرة استعياب محدودة وهو مزدحم حالياً كما أنه يتم التخطيط لتقديم خدمة البث الصوتي الرقمي الأرضي بالدولة لمواكبة الطلب المتزايد؛ فقد تم البدء بالإجتماعات التشاورية مع مشغلي خدمات البث للقيام باختبارات تجريبية. وقد تقدمت مؤسسة الشارقة للإعلام بطلب القيام بالبث التجريبي، وذلك بمساعدة منظمة ترويج الراديو الكورية. إضافة إلى ذلك، قدمت الهيئة دعمها الكامل لهذه المبادرة وحَـدد الطيف الترددي المناسب لهذا الغرض.

التنسيق الإقليمي لمتطلبات الدولة من القنوات الإذاعية الـ أف إم

يعتبر البث الإذاعي في نطاق الـ أف إم شكلاً من أشكال البث الأرضي وهو الأكثر شعبية في الدولة والمنطقة، إذ تستخدم الدولة عدداً كبيراً من أجهزة الإرسال الإذاعية في نطاق الـ أف إم. وحسب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاتحاد الدولي للتصالات، فإنه ينبغي تنسيق كل أجهزة الإرسال الإذاعية الـ أف إم العاملة بالدولة مع الدول المجاورة بما في ذلك الجمهورية الإيرانية. علماً بأن تنسيق الترددات الإذاعية يعتبر عملية مستمرة يتم إنجازها من خلال عقد الاجتماعات التنسيقية الثنائية بين الإدارات المختلفة. وقد تم عقد أحد هذه الاجتماعات بمدينة صلالة العمانية، لتعزيز إجراءات التنسيق بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان.

تندرج ضمن صلاحيات الهيئة جميع المسائل المتعلقة بخدمات البث والخدمات المساندة للإنتاج والبث. وقد انصب تركيز الهيئة في عام 2012 على تحديث خدمات البث الأرضية من خلال إدخال خدمات البث الرقمية بالدولة بالإضافة إلى معالجة الطلبات الخاصة بتصريح الطيف الترددي الإذاعي. وفي ظل استضافة دولة الإمارات لعدد من الفعاليات الدولية بشكل دوري بما في ذلك الأحداث الرياضية والمعارض والمؤتمرات، قامت الهيئة بتيسير وتسهيل معالجة طلبات الترددات اللازمة لتشغيل المعدات اللاسلكية المستخدمة في هذه الفعاليات.

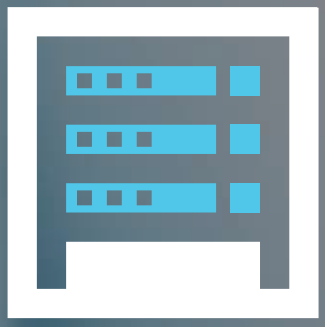

المشاركة في الفعاليات الوطنية

العروض التقديمية لقطاع صناعة الاتصالات

عقدت الهيئة جلسات عروض تقديمية مختلفة لقطاع صناعة الاتصالات في دولة الإمارات، شملت مناقشات حول مواضيع مختلفة مثل نتائج المؤتمر الدولي للاتصالات الراديوية وخيارات خطة النطاق الخاصة الموضوعة من أجل نطاق 700 ميغاهرتز.

الاجتماع بالجهات الحكومية

عقدت الهيئة بعض الاجتماعات مع مختلف الجهات الحكومية لبحث مسألة استخدام الطيف الترددي في أنظمة حماية الجمهور والإغاثة في حالة الكوارث(PPDR) وأثمرت اللقاءات إلى فهم المتطلبات الرئيسية وتحديد التحديات التي تواجه هيئة تنظيم الاتصالات لتحديد آلية مناسبة لتخصيص الطيف الترددي لأغراض حماية الجمهور والإغاثة في حالة الكوارث.

نظام إدارة الجودة

واصلت الهيئة تنفيذ وتعزيز نظام إدارة الجودة وفقاً لمتطلبات شهادة الأيزو (ISO 9001 : 2008)، وذلك من خلال إجراء عملية مراجعة داخلية واثنتين من المراجعات الرقابية الخارجية، بالإضافة إلى استعراض ومراجعة سياسة الجودة ومراجعة وتحديث مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وأهداف الجودة واستعراض الإجراءات ومناقشتها بالتفصيل مع وثيقة مراقبة التغيير؛ وجرى طرح مطالبات لإجراء التعديلات المطلوبة. ونتيجة لذلك تم أيضاً تحديث دليل الجودة.

المجموعات الدراسية ومجموعات العمل في الإتحاد الدولي للاتصالات

شاركت الهيئة وبفعالية جنباً إلى جنب مع الجهات المعنية في الدولة في الاجتماعات التي ضمت المجموعة الدراسية (1)، وفريق المهام المشترك (4-5-6-7) ، ومجموعة العمل (D5) من خلال المساهمات والمشاركات التي جاء بعضها حول أهم البنود في جدول أعمال المؤتمر الدولي للاتصالات الراديوية (بنود مثل 1.1 و 1.2)، المجموعات الإقليمية الأخرى حول القضايا الحساسة.

اجتماعات دولية وإقليمية أخرى

شاركت الهيئة في الندوة العالمية للجهات التنظيمية لعام 2012 (GSR 12) التي عقدت في سريلانكا، كما شاركت الهيئة في المؤتمر العالمي للهواتف المتحركة 2012 (MWC) الذي يعد أكبر الفعاليات في قطاع الهواتف المتحركة؛ وذلك بهدف الاطلاع على أحدث التقنيات للأنظمة الخلوية في العالم.

وعقد أول اجتماع للفريق المكلف من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للإعداد والتحضير للمؤتمر الدولي للاتصالات الراديوية (15 – WRC) في صلالة – سلطنة عُمان – بمشاركة الهيئة.

الانجازات التي تحققت خلال المشاركات

خلال اجتماعات مجموعات العمل(1A و 1B و 1C) تواصلت الهيئة تولي رئاسة مجموعة المقررين حول تنقيح الدليل الوطني لإدارة الطيف الترددي الصادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات. وترأست الهيئة الفريق العامل الفرعي (1A3) وكذلك استأنفت ترأسها لمجموعة المقررين حول تنقيح دليل التقنيات الحاسوبية في إدارة الطيف الترددي الصادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات.

إيقاف البث التلفزيوني التماثلي الأرضي والتحول إلى البث الرقمي

شهد عام 2012 إحراز تقدم كبير في تطبيق خطة التحول إلى البث التلفزيوني الرقمي الأرضي بالدولة، وذلك من خلال عقد عدد من الاجتماعات مع الجهات الثلاث المشغلة للبث التلفزيوني الأرضي في الدولة ، وهي شركة أبوظبي للإعلام، ومؤسسة دبي للإعلام، ومؤسسة الشارقة للإعلام. كما تم توفير ثلاثة نطاقات (MUX) وطنية لشبكة الترددات أثناء التخطيط لخدمة البث التلفزيوني الرقمي الأرضي بحيث تغطي كل المناطق الرئيسية في الدولة بعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع المشغلين الثلاثة. وسوف تستخدم هذه الترددات الجديدة المقترحة للتحول إلى البث الرقمي، وسيتم توفير تغطية للتلفزيون الرقمي تقريباً من جميع أنحاء الدولة بمجرد تنفيذ خطة التحول. ويوجد حالياً تعاون وتنسيق بين مشغلي خدمات البث لمناقشة مسائل تأسيس الشبكة الرقمية والتشارك في مواقع الهوائيات.

تصاريح الطيف الترددي الخاصة بخدمات البث وإعداد البرامج

الخدمة	تجميع الأخبار بالساتل الرقمي	كاميرا لاسلكية	ميكروفون لاسلكي	إف إم	البث التلفزيوني الرقمي	البث الصوتي الرقمي
الترددات المخصصة	19	99	551	5	1	1

تصاريح الطيف الترددي الخاصة بخدمات البث وإعداد البرامج والفعاليات الخاصة.

قامت الهيئة بمعالجة أعداد كبيرة من طلبات الحصول على الترددات الإذاعية، وقام تبعاً لذلك بإصدار التصاريح اللازمة بما فيها تصاريح إعداد البرامج وتنظيم الفعاليات الخاصة وتصاريح المحطات الأرضية الساتلية سواءً الثابتة منها أو التي تعمل بخاصية تجميع الأخبار بالساتل الرقمي. كذلك، عملت الهيئة على تسهيل عدد من الفعاليات التي تستضيفها دولة الإمارات من خلال إصدار تصاريح لاستخدام الأجهزة اللاسلكية ضمن هذه الفعاليات حتى في ظل إشعار قصير. وتعاونت الهيئة أيضاً مع الجهات الحكومية المختلفة في هذا الصدد، وكانت هيئة المنطقة الإعلامية بأبوظبي (TWOFOUR54) من طليعة المؤسسات التي تعاونت، فضلاً عن تخصيص ترددات إذاعية جديدة في نطاق الـ إف إم بمختلف مناطق الدولة لتقديم برامج جديدة أو لتوسيع نطاق التغطية للبرامج القائمة. وقد تمت معالجة وتسهيل هذه الطلبات من خلال المجلس الوطني للإعلام تماشياً مع قرارات مجلس الوزراء.

تقدم الهيئة خدمات مختلفة وخدمات فرعية لمنح تراخيص للعملاء (سواء كانوا أفراد أو هيئات أو مشغلي اتصالات، وغيرهم) خاصة بالترددات الراديوية باستخدام نظام إدارة أتمتة الطيف الترددي (ASMS)، الذي ينقسم الى ما يلي:

- **تفويض الطيف الترددي عبر الانترنت (ASMS)** – للحصول على الترددات الراديوية (خدمات/خدمات فرعية) المقدمة لعملاء الطيف الترددي
- النظام الداخلي (ASMS) للموظفين والإدارات الأخرى لاعتماد وإدارة التراخيص/الفواتير
- **قسم التخصيص** – اعتماد تراخيص الترددات الراديوية
- **قسم المالية** – لمعالجة الفواتير باستخدام نظام إدارة أتمتة الطيف الترددي ASMS

وتصنف هذه التراخيص في الفئات التالية:
جديد، تجديد، تعديل، إلغـاء

عدد تصاريح الطيف الترددي المعتمدة في عام 2012 حسب الفئـات

عدد الطلبات التي تم تلقّيها في 2012	
جديد	3591
تجديد	3599
تعديل	679
إلغاء	794
العدد الإجمالي	**8663**

عدد المستخدمين المسجلين عبر الانترنت في عام 2012

عدد التصاريح المعتمدة في عام 2012
حسب الخدمات الفرعية

الخدمة	الطلبات التي تم تلقّيها				
	جديد	تجديد	تعديل	إلغاء	مجموع الطلبات المتلقاة
PMR	672	872	433	87	2064
SCADA	20	10	0	1	31
PMP	19	2	1	1	23
من الأرض إلى الجوّ	20	27	10	2	59
طائرات	88	470	28	15	601
طائرات صغيرة	12	10	2	0	24
PP	251	44	4	3	302
سفن	132	549	96	64	841
سفن ساحليّة	349	552	35	167	1103
أجهزة مركّبة على سيّارات	77	292	0	39	408
من الساحل للسفن في عرض البحر	20	33	5	1	59
DSNG	30	0	0	1	31
Fss VSAT	15	10	1	0	26
Fss محطة أرضيّة	68	12	0	0	80
جهاز متدني الطاقة	18	9	1	0	28
جي.إس.إم	35	0	0	2	37
عوّامات	20	5	1	1	27
وسائل نداء خصوصيّة	9	8	4	0	21
			الإجمالي		5988

الاجتماع التحضيري لمؤتمر 2015

عقدت الدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية مباشر بعد المؤتمر الراديوي 2012. وتركز عملها في الأساس على مناقشة هيكلية تقرير الاجتماع التحضيري للمؤتمر وتوزيع بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وانتخاب مقرري الفصول، إضافة إلى توزيع الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية.

جرى تقسيم بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية15 – إلى ستة فصول وضعت في تقرير الاجتماع التحضيري على النحو التالي:

- فصل 1 مسائل الخدمات المتنقلة والهواة
- فصل 2 مسائل خدمات العلوم
- فصل 3 مسائل الخدمات البحرية وخدمات الطيران وخدمة التحديد الراديوي للموقع
- فصل 4 مسائل الخدمات الساتلية
- فصل 5 مسائل تنظيم الخدمات الساتيلية
- فصل 6 مسائل عامة

حصلت الدولة على رئاسة إحدى الفصول الدراسية المذكورة وهو الفصل الخامس.

جمعية الاتصالات الراديوية 2012

مع وجود أكثر من 40 قرارا قائماً لقطاع الاتصالات في الإتحاد الدولي للاتصالات، عقدت جمعية الاتصالات الراديوية اجتماعاً لعام 2012 في الفترة ما بين 16-20 يناير، قبل انعقاد المؤتمر الدولي للاتصالات الراديوية 2012، وذلك بهدف تحديث هذه القرارات التي هي بمثابة معاهدات دولية تنظم استخدام الاتصالات الراديوية. علاوة على ذلك، هدف المؤتمر إلى بناء توافق في الآراء بشأن التغييرات في البنية المستقبلية لقطاع الاتصالات في الإتحادالدولي للاتصالات الراديوية للدورة الدراسية المقبلة (2012 – 2015) ومنهجيات وأساليب العمل الحالية لهذا القطاع.

وقد قُدّم للمؤتمر عدد كبير من المساهمات من مختلف الدول الأعضاء وأعضاء قطاع الاتصالات، تناولت عدداً من القضايا مثل هيكلة قطاع الاتصالات والتعديلات و/أو إضافة قرارات حالية/جديدة أو اقتراح بشأن تعديل آليات العمل الحالية في هذا القطاع. وقد جرى خلال المؤتمر تعديل ستة وعشرين من القرارات والإبقاء على ثمانية قرارات دون تغيير وشطب قرار واحد وتمت الموافقة على ستة قرارات جديدة. وقد ترأست دولة الإمارات لجنة المؤتمر لمراقبة الميزانية وقدمت مناقشات ومساهمات مثمرة للغاية. أما فيما يخص البنية الجديدة المعتمدة لهذا القطاع، فقد حصلت المجموعة العربية هذه المرة على مناصب عالية جداً في الدورة المقبلة لقطاع الاتصالات.

المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2012

عقد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2012 في جنيف في الفترة ما بين 23 يناير و17 فبراير 2012، بحضور أكثر من 3500 مشارك من 165 دولة ومن منظمات دولية وإقليمية ومنظمات حكومية دولية، ومؤسسات علمية وصناعية وشركات مصنعة ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وضمت أجندة المؤتمر 30 بنداً لتغطية جميع خدمات الاتصالات الراديوية، وشمل المؤتمر أكثر من 1700 اقتراح من المشاركين حول مختلف بنود جدول أعمال المؤتمر.

وتعتبر رئاسة المؤتمر لمدة 4 أسابيع بمثابة منصب كبير يطمح إليه ويعتز به معظم المهنيين من ذوي الخبرة.

وقد ضم وفد دولة الإمارات أعضاء من كافة الجهات المعنية؛ الهيئات التنظيمية، شركات الاتصالات، مشغلي الأقمار الصناعية، وسائل الإعلام، الجهات الحكومية، القطاعات البحرية وقطاعات الطيران. وقد أثمر العمل الجاد في الإعداد والتحضير إلى مزيد من الزخم والقوة لوفد دولة الإمارات لتولي دور قيادي في اللجان الرئيسية والفرعية وتقديم آراء ووجهات نظر دولة الإمارات والمجموعة العربية بشكل مقنع ولافت. وقد حظي الوفد بدعم كبير من ممثل مكتب دولة الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف. وتضمن جدول أعمال المؤتمر المسائل المتعلقة بالنطاق العريض للاتصالات اللاسلكية المحمولة، وخدمات البث، والخدمة الثابتة، والخدمات البحرية، وخدمات الملاحة الجوية، والخدمات الساتلية، والأجهزة قصيرة المدى، وسلامة السفن والموانئ، والرادارات الأوقيانوغرافية (علوم المحيطات)، والكشف عن البرق، وأجهزة الراديو المعرفة بالبرمجيات، والإذاعة المعرفية؛ وكذلك تعزيز الإطار التنظيمي الدولي لإدارة الطيف الترددي. وقد تمحورت المناقشات في المؤتمر حول الجوانب الفنية والتنظيمية، في حين كان التركيز ينصب على السماح بنمو وتطور الخدمات اللاسلكية، دون إهمال أهمية حماية الخدمات القائمة. وبالتالي، فإن النتائج كانت إيجاد توازن بين القيود والنمو لتلبية الطلب المتزايد على الطيف الراديوي.

وعقدت مناقشات أكثر تفصيلاً حول التخصيص الإضافي للخدمات المتنقلة، والإطار التنظيمي الدولي وإجراءات التنسيق والإخطار لشبكات الأقمار الصناعية. كذلك، جرى تناول توحيد النطاقات لرادارات علوم المحيطات وتخصيص النطاقات للأنظمة الجوية بدون طيار (UAS) حتى اليوم الأخير من المؤتمر.

مشاريع تخصيص الطيف الترددي في 2012

قامت الهيئة بوضع ثلاثة مشاريع رئيسية في عام 2012 لرفع وتحسين الأداء والدقة في إدخال البيانات وتواصل أسرع باستخدام بوابات إلكترونية داخلية كاملة لتوفير المزيد من الخدمات الإلكترونية للموظفين والعملاء.

وكانت هذه المشاريع على النحو التالي:

مشروع التسجيل الإلكتروني لمرشد الاستغاثة اللاسلكي على التردد 406 ميجاهيرتز {مرحلة-I}

تقوم الهيئة على صيانة البرنامج الوطني لتسجيل لمرشد الاستغاثة اللاسلكي (Distress Beacon) على التردد 406 ميجاهيرتز. وقد تمثلت مهمة قسم التخصيص بالهيئة في تطوير وتصميم بوابة إلكترونية داخلية لتسهيل تسجيل الجهات المعنية بالمرشد اللاسلكي والحفاظ على قاعدة بيانات للبرنامج الوطني لتسجيل المرشد اللاسلكي.

إثنين من خوادم الشبكة العنكبوتية (الويب) واستطلاع إلكتروني لرضا العملاء

تواصل الهيئة العمل على الرؤية التي تدعو إلى تقديم أفضل وأحسن الخدمات لعملائها من خلال إضافة المزيد من الخدمات الإلكترونية، وذلك بتتطوير بوابات إلكترونية لتطبيقات الويب للوصول إلى الخدمات الإلكترونية من موقع العمل، ونحن بحاجة لاستضافة تطبيقات الويب هذه في خادم الويب، وإلا لن تكون لنا سيطرة وأمان كامل لسرية البيانات، وبالتالي من الأفضل دائماً وجود مضيف على الخادم في مكان العمل. يمكن استضافة بوابات إلكترونية متعددة لتكون متاحة لاستخدام الموظفين والعملاء.

التحسين الشامل للتراخيص والفواتير

تستخدم الهيئة نظام إدارة أتمتة الطيف الترددي (ASMS) لمنح التراخيص/ الفواتير للعملاء على أساس الخدمات والخدمات الفرعية ضمن بطاقة ترخيص (ورق بحجم A4 وطابعة «CR100»). وبعد ٧ سنوات من استخدام نموذج التراخيص/الفواتير، تجري الهيئة حالياً مراجعة شاملة لتحسين خدمات التراخيص والفواتير {كل الخدمات/الخدمات الفرعية} من أجل الحصول على نموذج موحد والتخفيف عن المشتركين، مع احتفاظ تراخيص الطيران والتراخيص البحرية بتفاصيل المعدات ذاتها لكونها تستوفي المعايير الدولية المعتمدة للتراخيص.

إنجازات قسم تخصيص الطيف الترددي في 2012

حققت الهيئة عدداً من الإنجازات واستضافت في الدولة بعض الفعاليات التي جذبت الأنظار من جميع أنحاء العالم نحو الإمارات وساهمت في رفع اسمها ومكانتها.

تطوير محرك البحث الداخلي لقرارات الإتحاد الدولي للاتصالات

قامت الهيئة بتولي مهمة تطوير تطبيق يمكن من خلاله البحث التفصيلي في قرارات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

بناءً على ذلك قامت الهيئة في غضون 22 يوماً بتصميم بوابة إلكترونية داخلية يمكنها البحث في جميع فئات القرارات الصادرة عن الإتحاد الدولي للاتصالات مثل، قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين، وقرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، وقرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وقرارات مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU C)، إلى جانب القرارات الصادرة عن جمعية الاتصالات الراديوية (RA).

كذلك، قامت بتطوير لوحة إدارية ضمن البوابة يمكن أن تكون لها القدرة على استيعاب أكبر قدر من المستخدمين وقيود الاستخدام، إلى جانب التعاطي مع أي قرارات مضافة أو معدلة أو محذوفة.

ومن ثم قامت الهيئة بعرض البوابة الإلكترونية لمسؤولي الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمر الذي حظي بتقدير كبير من الاتحاد وطلبوا التزود بهذا التطبيق الإلكتروني. فقد رفعت الهيئة اسم دولة الإمارات عالياً في الإتحاد الدولي للاتصالات لكونها الدولة الأولى التي تصمم موقعاً بحثياً لقرارات الاتحاد.

محاضرة في الجامعة الأميركية في الشارقة

بناء على دعوة وجهت من الجامعة الأميركية في الشارقة (AUS)، قامت الهيئة بعقد محاضرة لطلاب الهندسة الكهربائية في الجامعة ضمن مساق الاتصالات اللاسلكية. عقدت المحاضرة تحت عنوان «دور هيئة تنظيم الاتصالات ومقدمة عن إدارة الطيف الترددي والعلاقات الدولية»، واشتملت على موجز حول دور ورؤية ورسالة وصلاحيات الهيئة. كما تركّز القسم الأكبر من المحاضرة على الدور الذي تلعبه الهيئة في تنظيم الطيف الترددي في دولة الإمارات وعلى الصعيد الدولي. إلى جانب ذلك، تم تسليط الضوء خلال المحاضرة على الفعاليات الثلاث الرئيسية التي تخطط دولة الإمارات لاستضافتها بحلول نهاية العام (الإتحاد الدولي للاتصالات–تيليكوم 2012، الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، المؤتمر الدولي للاتصالات الدولية).

وقد أثير الكثير من التساؤلات من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتدابير التنظيمية المختلفة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات، وقد جرى تزويد الحضور بمعلومات التواصل مع الهيئة لطرح هذه التساؤلات في أي وقت يرغبون به.

جائزة الشريك المتميز من وزارة الداخلية

جرى التواصل مع الهيئة من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الداخلية حول جائزة وزير الداخلية للتميز؛ وقد وقع اختيار دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالوزارة على هيئة تنظيم الاتصالات، فقامت بترشيحها للمنافسة على جائزة «أفضل شريك».

وجرى عقد اجتماعات مع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الداخلية من أجل الحصول على مزيد من التوضيحات حول ما هو المطلوب من الهيئة. وبناء على المناقشات والتوضيحات، اتخذت الهيئة إجراءات في إدارة شؤون الطيف الترددي لجمع كافة المعلومات والأدلة حول العلاقة مع وزارة الداخلية بصفة عامّة، ومع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها على وجه التحديد. وفي النهاية، تم إعداد تقرير الترشيح الذي تضمن معلومات وأدلة بشأن العلاقة بين الهيئة ووزارة الداخلية، بما في ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم، تنسيق مسائل تخصيص الطيف الترددي، التنسيق في حالات التداخل أو مناطق التدفق الانتشاري (spillovers)، القياسات الميدانية للطيف الترددي، التفتيش والضبط القضائي، التدريبات على إدارة الطيف الترددي، المعابر الحدودية؛ إلى جانب المشاركات في المؤتمرات وورش العمل والندوات والاجتماعات والدورات التدريبية والمشاورات العامة.

وفي النهاية فازت الهيئة بجائزة الشريك المتميز من قبل وزارة الداخلية، بعد المنافسة مع عدد من الكيانات والجهات الحكومية الأخرى. كذلك فازت الهيئة بجائزة الشريك النموذجي لعام 2012، المقدمة من شرطة أبوظبي.

شكاوى تداخل الطيف الترددي

يعد التعامل مع شكاوى تداخل الطيف الترددي أحد الأهداف الرئيسية من أجل توفير طيف ترددي خال من التداخلات للمستخدمين المرخص لهم، وقد تلقت الهيئة عدة شكاوى للتداخلات وجرى التعامل معها وحلها.

فيما يلي ملخص للشكاوي

الحالات المغلقة
41

الإجراءات المتخذة للحالات
41

شكاوي التداخل الواردة
41

استضافة أعمال اللجنة الداخلية للاتصالات والمعلومات

استضافة الهيئة وللمرة الثالثة على التوالي اجتماع الثلاثين للجنة الاتصالات والمعلومات التابعة لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات بالجامعة العربية من 8-9 يناير 2012 بأبوظبي.

ترأست الهيئة الاجتماع الذي حضره عدد من الدول العربية وممثلون عن كل من الأمين العام للجامعة العربيّة في القاهرة، والمكتب العربي الإقليمي للإتحاد الدولي للاتصالات في القاهرة، والمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تونس. وتناول الاجتماع مجموعة كبيرة لآخر التطورات المتعلقة بالفريق العربي المكلف بالإعداد للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، والفريق العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية الذي تم تشكيله وترأسه مؤخراً من قبل الهيئة. وناقش الاجتماع كذلك القضايا الهامة الأخرى المتعلقة بقطاع الاتصالات.

وتناول الاجتماع أيضاً مبادرة الهيئة لإدارة وتشغيل النطاقات العلوية (.عرب) و(Arab.)، التي كانت موضع تقدير من قبل أعضاء اللجنة العربية المشاركة، وحظيت مؤخراً بترحيب وتقدير من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال اجتماعهم في لبنان الذي أكد على أهمية واستثنائية هذه المبادرة.

اجتماعات تنسيقية حول الأقمار الصناعية

عقدت الهيئة وبالتعاون مع منسقي الأقمار الصناعية الوطنية (ثريا والياه سات) اجتماعات تنسيقية عدة مع بعض الدول حول الترددات الخاصة للأقمار الصناعية.

قمة توصيل العالم العربي

عقدت قمة توصيل العالم العربي في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة من ٥ إلى 7 مارس 2012، وبتنظيم مشترك بين الإتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية.

وحضر القمة نحو 540 مشاركاً من 26 بلداً، بما في ذلك 7 من رؤساء الدول والحكومات و26 وزيراً و18 منظمة دولية وإقليمية و99 شركة من القطاع الخاص وجهات أخرى. هذه القمة هي الثالثة من نوعها التي تعقد ضمن سلسلة من المؤتمرات برئاسة الإتحاد الدولي للاتصالات، وهي تهدف إلى تعزيز آليات تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وإتاحتها للوصول إلى الجميع كوسيلة لتشجيع الاستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير فرص العمل من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أوسع.

ويتمثل الهدف العام لقمة توصيل العالم العربي في تعبئة وتحريك الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لسد الثغرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. فالقمة توفر مكاناً للأطراف المعنيّة، بما فيها الجهات القيادية من القطاعين العام والخاص وهيئات التمويل والتنمية الدولية والإقليمية، للتلاقي والتجمع وجهاً لوجه بغية إقامة شراكات جديدة. وضمت القمة لجان مناقشة واجتماعات الموائد المستديرة للتركيز على التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في استغلال الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اجتماع لاستضافة فعاليات الاتحاد الدولي للاتصالات في الإمارات

جرى عقد اجتماع رفيع المستوى بحضور الدكتور حمدون توريه، الأمين العام للإتحاد الدولي للاتصالات، والإدارة العليا لفريق تيليكوم في الإتحاد الدولي للاتصالات، والرئيس التنفيذي لكل من اتصالات ودو، ومكتب دبي للمؤتمرات وفريق إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، وذلك في مركز دبي التجاري العالمي في 11 مارس 2012 بهدف شرح طبيعة الفعاليات الثلاث للإتحادالدولي للاتصالات (مؤتمر قطاع الاتصالات، الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات 12، المؤتمر الدولي للاتصالات الدولية) التي تستضيفها الإمارات في إمارة دبي من أكتوبر إلى ديسمبر 2012. كذلك كان الاجتماع بمثابة فرصة ثمينة للغاية لتنظيم اجتماعات بين الجهات المحلية المختلفة والإدارة العليا للإتحاد الدولي للاتصالات. وقد تكلل هذا الاجتماع بالنجاح ولاقت هيئة تنظيم الاتصالات ترحيباً وتقديراً كبيرين من إدارة الإتحاد الدولي للاتصالات والجهات المحلية لتنظيمها مثل هذا التجمع.

شمل المسح شبكات الجيل الثاني والجيل الثالث للهاتف المتحرك للمرخص لهم (اتصالات ودو). وتشمل معايير جودة الخدمة (QoS) المستخدمة في المسح على الآتي:

مستوى وضوح الصوت
النتائج بصفة عامّة
97.48%
94.96%

نسبة انقطاع المكالمات
النتائج بصفة عامّة
0.39%
0.55%

نسبة نجاح إنشاء المكالمات
النتائج بصفة عامّة
99%
98.81%

نسبة نجاح إتمام المكالمات
النتائج بصفة عامّة
98.62%
98.27%

دو
اتصالات

شؤون تطوير التكنولوجيا

أخذت الهيئة على عاتقها تسخير كافة الموارد لتحقيق الأهداف التي ترنو إليها دولة الإمارات وانشغلت بكل كوادرها الوظيفية خلال عام 2012 بالعمل الوثيق مع المرخص لهم في الدولة إلى جانب عملائها وشركائها الإستراتيجين على صياغة ووضع الأدوات التنظيمية اللازمة، وتطوير وتنفيذ المشاريع التشغيلية لتنظيم القطاع والإرتقاء به. ولعل في هذا التقرير السنوي ما يبرز إنجازات الإدارة بالحقائق والأرقام والتفاصيل ضمن مجالات متنوعة.

حملة "رقمي هويتي"

انطلاقاً من حرص الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في الدولة على مصالح المشتركين وحماية خصوصيتهم، وبناءً على الدراسات والاستطلاعات التي قامت بها الهيئة والتي أظهرت انتشاراً لقضايا مدنية وجنائية ناتجة عن قيام بعض الأفراد بإعطاء شرائح الهاتف المتحرك لأشخاص آخرين أساءوا استخدام الشريحة مما نتج عن مشاكل حقيقية لأصحابها الفعليين، قامت الهيئة باتخاذ عدد من الخطوات التي تهدف إلى تنظيم عملية ومتطلبات التسجيل الخاصة بالمشتركين للحصول على شرائح وخدمات الهاتف المتحرك من المرخص لهم في الدولة "اتصالات" و "دو".

وتأتي هذه الخطوات الجديدة في سياق حملة أطلقتها الهيئة بعنوان "رقمي هويتي" والتي تنظمها بالتعاون مع المرخص لهم (اتصالات ودو) بهدف زيادة الوعي حول هذه الإجراءات. اضافة إلى ذلك، تركز الحملة على تعريف المشتركين بأهمية دورهم في الحفاظ على شرائح الهواتف المتحركة الخاصة بهم، كونها موارد وطنية يجب استخدامها بحكمة ومسؤولية، وعدم إعطائها لمستخدمين آخرين قد يسيئوا استخدامها لحماية خصوصيتهم ولتجنب الوقوع في مساءلات قانونية أو التزامات مالية لأصحاب هذه الأرقام. وعليه يقوم المرخص لهم بكافة الترتيبات اللازمة لعملية تسجيل جميع مشتركي الهاتف المتحرك في الدولة والتي ستكون ضمن خطة زمنية تستمر مدتها نحو 18 شهراً، تنقسم لستة مراحل لتشمل مختلف أنحاء الدولة لاتمام عملية التسجيل بنجاح.

فصل الخدمة عن الهواتف المقلدة

نسقت الهيئة مع المرخص لهم (اتصالات ودو) لفصل الخدمة عن أجهزة الهواتف المقلدة خلال شهري مارس ومايو 2012 ، كما قامت الهيئة باطلاق حملة توعوية للجمهور لتثقيفهم بمضار شراء أجهزة الهواتف المقلدة على الصحة العامة وعدم توافق الأجهزة مع المعايير الدولية.

تقييم شبكات الهاتف المتحرك

قامت الهيئة بإجراء مسح مقارنة موسع عن شبكات الهاتف المتحرك والخدمات التي يقدمها مرخصي الهاتف المتحرك (اتصالات ودو). شمل المسح أكثر من 11,000 كيلومتر من شوارع الدولة منذ شهر إبريل وحتى يوليو 2012 في ساعات الذروة خلال أيام العمل. كما تمت تغطية كافة الإمارات بما في ذلك أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة والمنطقة الغربية والطرق السريعة الرئيسية. وأجرت الهيئة آلاف المكالمات والتطبيقات التجريبية، هذا بالإضافة إلى تجارب مماثلة لمسح داخلي لعدد (34) مبنى أو منشأة رئيسية في مختلف الإمارات.

شمل المسح شبكات الجيل الثاني والجيل الثالث للهاتف المتحرك للمرخص لهم (اتصالات ودو). وتشمل معايير جودة الخدمة (QoS) المستخدمة في المسح على الآتي:

مشاركة الأراضي الخاصة بمحطات تقوية الإرسال بين المرخص لهم

توجيه المرخص لهم (اتصالات ودو) بمشاركة المواقع (القائمة و الجديدة) فيما بينهم وذلك لعدة فوائد منها الحد من التوزيع العشوائي للأراضي العامة، تقليل تخصيص الأراضي العامة لإنشاء محطات التقوية والمحافظة على المظهر الجمالي للمدينة. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عام 2012 تمت مشاركة 961 موقع بين المرخص لهم (اتصالات ودو).

الإحصائيات أدناه توضح التشارك في الأراضي الخاصة بمحطات تقوية الإرسال بين المرخص لهم، ففي عام 2012 بلغ إجمالي المواقع المشتركة بين المرخص لهم (177) موقعاً.

دو	2012
عدد المحطات القاعدية الخاضعة للتشارك	104

اتصالات	2012
عدد المحطات القاعدية الخاضعة للتشارك	73

نسبة تغطية الخدمة
النتائج بصفة عامة

99.6%

نسبة انقطاع المكالمات
النتائج بصفة عامة

0.49%

وضع سياسات و توصيات وتعليمات لتقليل انبعاثات الكربون في قطاع الاتصالات

استهلت الهيئة عملها بتقييم الوضع الحالي لدى المرخص لهم من حيث مدى استخدام الكهرباء والديزل إلى جانب النسب المتعلقة بتقليل انبعاثات الكربون وتخزين الطاقة وذلك من عام 2009 ولغاية 2012. كما تمت المشاركة في أسبوع سياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية والإستفادة منها.

وفي ضوء الجهود السابقة، تم تحليل ودراسة المعلومات ووضع التوصيات والحلول المناسبة بالتعاون مع منظمة الإتحاد الدولي للاتصالات، وعقد اجتماع مع مستشار من منظمة الإتحاد الدولي في البيئة وتغير المناخ لمجموعة الدراسات الخامسة بشأن البدء بوضع الإطار الفني المناسب للحد من انبعاث الكربون في مجال الاتصالات إلى جانب المشاركة في أهم المجموعات التي سينظمها الإتحاد الدولي لمناقشة هذه المواضيع في عام 2013.

مراقبة جودة الخدمات التقنية (تقارير الشركات المرخصة 2011)

قامت الهيئة بتحديد مؤشرات أداء لقياس جودة خدمات الهاتف المتحرك والثابت، وذلك بغية ضمان تقديم مستوى عال من جودة الخدمات للمستهلك، عن طريق مراقبة الشركات المرخص لها. فقد قامت الهيئة بنشر تقارير نتائج مؤشرات أداء جودة الخدمات التي تم رصدها من قبل الشركات المرخص لها بصورة منتظمة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، وذلك بهدف توعية المستهلكين ومساعدتهم على اتخاذ خيار مقدم الخدمة.

خدمات الصوت عبر الهاتف الثابت

- توافر الشبكة في المقاسم
- نسبة فعالية الشبكة

خدمات الهاتف المتحرك

- توافر الشبكات
- نسبة نجاح إتمام المكالمات
- نسبة انقطاع المكالمات
- نسبة نجاح إنشاء المكالمات
- مدة إنشاء المكالمات

أخرى

- الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المتحرك
- الاتصال بالإنترنت عبر النطاق العريض

إصدار خطة الهيئة للتعافي من الهجمات الالكترونية في القطاع

تندرج هذه الخطة ضمن خطط الاستجابة للمخاطر المحددة، نسبةً إلى مخرجات سجل المخاطر والتهديدات الوطنية حيثُ تم اسناد قيادة عملية التعافي إلى الهيئة بصفتها الجهة ذات الاختصاص والأكثر مقدرة للتعامل مع هذا الخطر. وعليه، تم إعداد مسودة الخطة.

انطلاقاً من حرص الهيئة على ضمان استمرارية العمل بقطاع الاتصالات من خلال تحقيق فعالية وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم المساندة لقطاعات أخرى في الدولة عند الحاجة, قامت الهيئة بوضع خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات والتي تضمنت 10 فصول رئيسية. وبناءً على ذلك، تقوم الهيئة بتنفيذ تدقيق سنوي على المرخص لهم للمراقبة المستمرة على مستوى أدائهم وفق بنود الخطة. فقد تم تحديد مجال التدقيق ليشمل الخطة الوطنية لطوارئ قطاع الاتصالات والتوجيهات الصادرة بالرقم 5 لسنة 2010 بشأن استمرارية الأعمال في قطاع الاتصالات إلى جانب تحديد أهداف وإجراءات ومسؤوليات وخطة التدقيق.

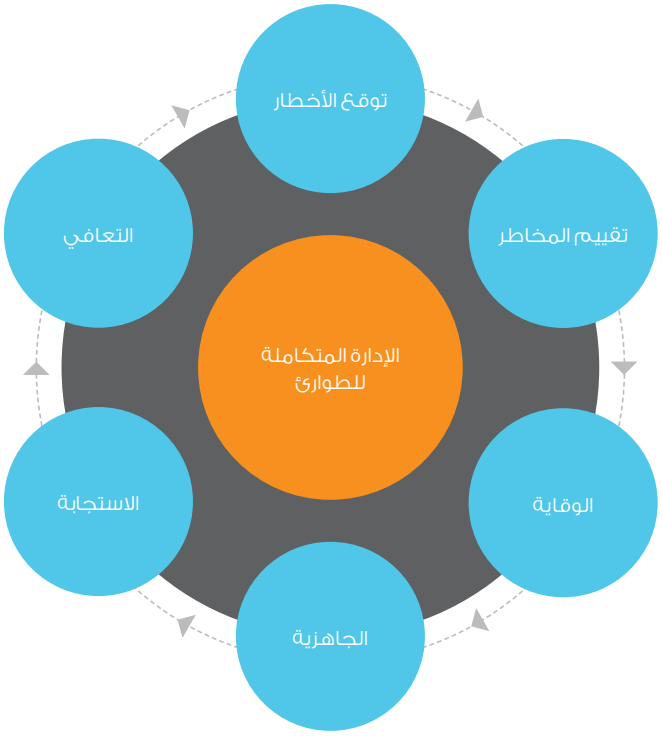

تمرين طاولة على خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات

تعمل الهيئة على تطوير وتنفيذ وممارسة تمرين الطاولة تماشياً مع دورها في الإشراف على التنفيذ السليم لخطة الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات.

منتدى استمرارية الأعمال في قطاع الاتصالات

رقم المنتدى: الدورة الثالثة
التاريخ: 29/02/2012
المكان: مكتب الهيئة في دبي

رقم المنتدى: الدورة الرابعة
التاريخ: 28/05/2012
المكان: مكتب الهيئة في دبي

رقم المنتدى: الجلسة الخامسة
التاريخ: 29/08/2012
المكان: مكتب الهيئة في دبي

رقم المنتدى: الجلسة السادسة
التاريخ 24/12/2012
المكان : مكتب الهيئة في دبي

أهم النتائج: حصول كل من مؤسسة اتصالات وشركة دو على شهادة BS25999 في استمرارية الأعمال.

التوقيع على اتفاقية مشاركة الموارد في حالات الطوارئ الوطنية بين المرخص لهم

تكللت جهود الهيئة في تقريب وجهات النظر بين المشغلين وتذليل جميع العقبات بتوقيع على اتفاقية مشاركة موارد الاتصالات في حالات الطوارئ الوطنية بين مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) وذلك في مقر الهيئة بدبي، ويمثل هذا الاتفاق جزءاً من عملية المواءمة مع خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات والتي تم تسليمها للمرخص لهم، وتهدف إلى تنسيق العمل والإجراءات بين المرخص لهم لضمان إمكانية مشاركة مواردهم في حالات الطوارئ الوطنية.

تعاون الحق

شاركت الهيئة في تمارين تعاون الحق وذلك في مركز العمليات الوطني التابع للهيئة الوطنية لإدارة الطوارىء والأزمات والكوارث في العاصمة أبوظبي. وتم تنفيذ التمارين بغرض التدريب على آلية تنفيذ خطط إدارة الطوارىء الوطنية والتعرف على نقاط القوة والضعف ذات التأثير الرئيسي على قدرة الاستجابة الوطنية والمحلية. وقد تم إشراك فرق الطوارىء للمرخص لهم وذلك لكونهم الجهة المنفذة لعملية الاستجابة تحت إشراف وتعليمات هيئة تنظيم الاتصالات.

تطبيق نظام نقل الارقام في الدولة

خضع المرخص لهم لمرحلة التشغيل الاختباري بعد ضمان الهيئة لجاهزية اطلاق النظام، حيث تم نقل أرقام مستخدمين فعليين من الهيئة واتصالات ودو بنجاح بين المرخص لهم وتحديد مراحل مختلفة للوقوف على مدى جاهزية أنظمة المرخصين، وسيتم الاعلان عن الاطلاق التجاري للخدمة بعد التأكد من الجاهزية الكاملة.

تم استحداث تغييرات في الخطة الوطنية للترقيم وذلك تماشياً مع متطلبات التغييرات في قطاع الاتصالات ولمواكبة الخدمات الجديدة وتم الاعتماد من قبل مجلس الادارة.

التغييرات الجديدة تعنى بإضافة موارد أرقام جديدة وتغييرات في بعض المجموعات الرقمية. أما بخصوص طلبات تخصيص الارقام، فتم التعامل مع (2714) طلب تخصيص وتم تخصيص (2614) من المجموعات الرقمية كما تم رفض (100) طلب تخصيص.

مراجعة سياسة الخطة الوطنية للأرقام

قامت الهيئة بإجراء التعديلات اللازمة على سياسة الخطة الوطنية للأرقام وباشرت بإعداد النسخة المعدلة من الخطة تمهيداً لرفعها للاعتماد.

	مجموعات تخصيص الأرقام	الطلبات المرفوضة
يناير	128	10
فبراير	211	8
مارس	178	9
أبريل	315	8
مايو	112	8
يونيو	105	9
يوليو	92	11
أغسطس	388	7
سبتمبر	45	4
أكتوبر	64	6
نوفمبر	191	7
ديسمبر	785	13

مؤتمر آسيا للهاتف المتحرك 2012
18 - 19 سبتمبر 2012 / سنغافورة

حضور قمة اتصالات آسيا والتي حضرها أكثر من 800 شخص من 55 دولة وبمشاركة 100 شركة مشغلة في قطاع الاتصالات، حيث تم من خلال القمة مناقشة الاستراتيجيات وبناء الشراكات في قطاع الاتصالات والذي أسهم في تبادل الخبرات والتجارب العملية والاستفادة منها، والتعرف على آخر الخدمات في عالم الاتصالات.

مـجـال التميز المؤسسي

مشاركة الهيئة في برنامج الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز، حيث تمت تغطية معايير ومتطلبات البرنامج، وذلك انطلاقاً من إيمان الهيئة الراسخ بحتمية إحداث تحول شامل في الأداء المؤسسي والارتقاء به. فقد حرصت الهيئة على نشر الوعي بمفاهيم الجودة والتميز والعمل على بناء وتطوير القدرات اللازمة وصولاً لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، حيث تم عقد عدة ورش عمل للموظفين وفرق العمل. كما تم تكريم المشاركين في الجائزة بعد إعلان النتائج وذلك تقديراً لجهودهم المتميزة، مع دعوة كافة الموظفين إلى بذل المزيد من العطاء للوصول إلى النتائج المنشودة في الدورات القادمة للبرنامج.

تنظيم ورشة عمل بخصوص أجهزة الاتصالات

عقدت الهيئة ورشة عمل حول أجهزة الاتصالات المقلدة والممنوعة تم تنظيمها من قبل جمارك دبي. وحضر الورشة التي أقيمت في مبنى مركز التدريب الجمركي 40 مفتشاً وموظفاً جمركياً. وقد تم عرض الدور الذي تقوم به الهيئة في الحد من أجهزة الاتصالات المقلّدة، حيث قامت بإعداد دراسات عن المخاطر الصحية والأمنية الناتجة عن استخدام الهواتف المتحركة المقلّدة، كما وفرت مجموعة من الوسائل التي تتيح للمستهلك التأكد من صلاحية رقم هوية الجهاز من أهمها خدمة الرسائل النصية أو عن طريق المواقع الإلكترونية لمزودي خدمات الاتصالات، إضافة إلى تشديد الرقابة على موردي أجهزة الاتصالات، وإطلاق مشروع لوقف الخدمة عن الهواتف المقلدة.

الحملات الضبطية على الأجهزة غير المصرح بها

انطلاقاً من سياسة الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات الرامية إلى حماية سوق الاتصالات في الدولة من الاستخدام العشوائي لأجهزة الاتصالات غير المعتمدة وغير المطابقة للمواصفات، فقد نجحت الهيئة من خلال سعيها الدؤوب وبفضل جهود فرق التفتيش في القيام بأوسع وأكبر حملة ضبطية نتج عنها مصادرة أكثر من 27,600 جهاز وتسليمها للدائرة الاقتصادية في دبي، حيث أسفرت الحملات الضبطية التي قامت بها الهيئة خلال النصف الأول من العام عن ضبط ما يزيد عن 35,000 جهازاً شملت أنواعاً متعددة ومختلفة من الأجهزة المخالفة.

وقد قامت الهيئة بالعمل المشترك مع الشركاء الاستراتيجيين وفي مقدمتهم الدوائر الاقتصادية المحلية في جميع إمارات الدولة وذلك بهدف حماية المستهلك بالدرجة الأولى، حيث تعكف الهيئة بالتعاون مع الدوائر المذكورة على القيام بحملات ضبطية في مجال بيع أجهزة الاتصالات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الأجهزة غير المصرح لها من الانتشار والاستخدام عن طريق اعتماد معايير ومواصفات عالمية لتسجيل الجهات المصنعة المحلية والدولية، والمشغلين المرخص لهم، والشركات المستوردة لأجهزة الاتصالات؛ هذا بالإضافة إلى توجيه الإنذارات أو فرض غرامات مالية وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى إيقاف الرخصة.

عقد ورشة عمل للجهات الحكومية حول أجهزة الاتصالات

عقدت الهيئة ورشة عمل للجهات الحكومية حول أجهزة اتصالات في مقرها بدبي، حيث تم استهلال الورشة بتقديم نبذة تعريفية عن الهيئة ونظام اعتماد النوعية المطبق فيها، والذي يتلخّص في ضرورة اعتماد الهيئة لكافة أجهزة الاتصالات المستوردة أو المصنعة في الإمارات قبل وصولها إلى المستهلكين. وقد تم من خلال الورشة استعراض أنواع أجهزة الاتصالات المقلدة والممنوعة في الدولة ومن أبرزها مقوّي الإشارة الخليوي، الذي يعمل على توفير تغطية أفضل للهاتف المتحرك عن طريق تقوية الإرسال والاستقبال، وأجهزة قاطعات الإرسال للهاتف المتحرك، التي تمنع مستعمل الهاتف المحمول من إرسال أو استقبال أية مكالمات هاتفية داخل مجال تشويش صغير، إضافة إلى أجهزة الاتصالات الراديوية التي تستخدم الموجات الراديوية للتواصل بينها.

مجال التمثيل المهني

المنتدى العالمي للربط البيني
26-24 يناير 2012 / لندن

حضور المنتدى العالمي للربط البيني والذي تم تنظيمه من قبل (IIR Telecoms & Technology)، حيث استهدف المنتدى الجهات المختصة في المجال التنظيمي والتقني والتجاري. وقد تمت الإستفادة من المواضيع التي تم تسليط الضوء عليها من خلال المنتدى، والتي تمثلت في التحديات التقنية المرتبطة بالإنتقال إلى شبكات الجيل التالي وتحديد ما إذا كان تقاسم البنى التحتية مصدراً للإيرادات. كما تم التطرق إلى جودة الخدمات المستقبلية عبر بروتوكول الإنترنت.

المؤتمر العالمي للجوال
27 فبراير 1-مارس 2012 / برشلونة

حضور المؤتمر العالمي للجوال والذي يعد حدثاً سنوياً عالمياً يقام في شهر فبراير من كل عام، حيث تم من خلاله تعزيز الاتصال المباشر مع جميع العاملين والمستهلكين لتقنيات الهواتف المتحركة. وقد تم الكشف خلال المؤتمر عن أبرز المنتجات المطورة في مجال الهواتف المتحركة، من حيث عرض آخر الإصدارات للشركات الكبرى إلى جانب أحدث التقنيات في تطوير التطبيقات الذكية والسريعة.

المعلومات والحكومة الإلكترونية

فيما يلي قائمة بالمبادرات والمشاريع التي تم إنجازها من قبل الهيئة لقطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية خلال عام 2012:

تطوير واعتماد استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية 2012-2014

أعدت الهيئة استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية 2012-2014 بناءً على مجموعة من المرجعيات أهمها: رؤية دولة الإمارات 2021 واستراتيجية الحكومة الإتحادية وكل من الخدمات الحكومية ونظم المعلومات لحكومة دولة الإمارات، وقامت الهيئة بعرضها على مجلس الوزراء واعتمادها لتمثل هذه المرحلة تحدياً لتحويل كافة الخدمات الحكومية ليتم تقديمها إلكترونياً وفق أرقى المعايير العالمية، وحدد القرار إنجاز ذلك في غضون عامين.

تحقيق قفزة كبرى في ترتيب دولة الإمارات على مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

في شهر فبراير 2012 تلقت الهيئة نبأ القفزة الكبرى التي حققتها دولة الإمارات في مؤشر الجاهزية الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، حيث قفزت من المركز 49 إلى المركز 28 في المؤشر الكلي للجاهزية الإلكترونية، ومن المركز 99 إلى المركز السابع في الحضور الإلكتروني، ومن المركز 86 إلى المركز السادس في المشاركة الإلكترونية. وكان ذلك ثمرة مشروع منسق من قبل الهيئة بمشاركة الجهات الإتحادية المعنية.

التعريف بإستراتيجية الحكومة الإلكترونية للجهات الحكومية

في هذا السياق تم عقد ورش عمل للتعريف بالإستراتيجية كان أولها ورشة عمل في إبريل 2012 بمشاركة نحو مئة شخصية حكومية.

تطوير إستراتيجية التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية

تم تحديد الإرشادات العليا للحكومة الإلكترونية من أجل إنجاز التحول الإلكتروني وفقاً للإستراتيجية، وتم العمل مباشرة بناءً على تلك الإرشادات لتطوير نموذج خطط التحول الإلكتروني، ومصفوفة تحديد الأولويات.

وتابعت الهيئة خطط التحول الإلكتروني للجهات الإتحادية، وأعدت تقريراً لمتابعة خطط التحول الإلكتروني لجميع الجهات الإتحادية، ومستوى التعاون مع الحكومة الإلكترونية.

وبناءً على متطلبات الأمين العام لمجلس الوزراء قامت الهيئة بإرسال التقرير الخاص بمستوى التحول الإلكتروني إلى الجهات الإتحادية، كما رفعت التقرير الثاني الخاص بمستوى تعاون الجهات الإتحادية مع نظام خدماتي (منصة إدارة ومراقبة التحول الإلكتروني للخدمات)، وتم إرسال تقرير المتابعة الثالث في شهر ديسمبر، حيث نظمت الهيئة ورش عمل لهذه الغاية مع عدد من الجهات الحكومية مثل وزارة الداخلية وهيئة الهوية وغيرهما.

تطوير المنهجية الخاصة بإدارة منصة قياس ومراقبة التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية

في الربع الأول من العام، تم الإنتهاء من تطوير مسودة منهجية مراقبة منصة التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية، وتم التجهيز لعمل الملتقى التعريفي بالمنهجية ومبادرة التحول الإلكتروني، ثم قام الفريق المعني بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعريفها بكيفية إجراء عملية التقييم الذاتي باستخدام النظام، وقد بدأت الجهات الحكومية الإتحادية بالفعل في تقييم خدماتها ذاتياً.

في الربع الثاني اعتمد مكتب رئاسة مجلس الوزراء منهجية مراقبة منصة التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية، ومن ثم عقدت الهيئة ورشتي عمل في كل من أبوظبي ودبي. وقد بدأت الجهات الإتحادية بعد ذلك في إدخال الخدمات وتقييمها ذاتياً ليصل عدد الجهات التي أدخلت وقيمت خدماتها إلى 19 جهة والجهات التي أدخلت خدماتها إلى 16 جهة. وقد رفع أول تقرير لمكتب رئاسة مجلس الوزراء من نظام خدماتي ليعكس الوضع الحالي لخدمات الجهات الحكومية ومدى جاهزيتها الإلكترونية.

وفي الربع الثالث من العام عقدت الهيئة العديد من ورش العمل المنفردة لعدد من الجهات في أبوظبي ودبي وأصبح التفاعل مع النظام أكثر سلاسة. وجرى رفع ثاني تقرير لمكتب رئاسة مجلس الوزراء من نظام خدماتي ليعكس الوضع الحالي لخدمات الجهات الحكومية ومدى جاهزيتها الإلكترونية.

وبنهاية العام، بدأت الاستعدادات لتطوير نظام إلكتروني للمنصة لعمل المواءمة بين هيكل بناء الخدمات الذي أقره مكتب رئاسة مجلس الوزراء ونظام خدماتي لضمان توحيد المفاهيم والتكامل وعدم تشعيب المتطلبات على الجهات الإتحادية.

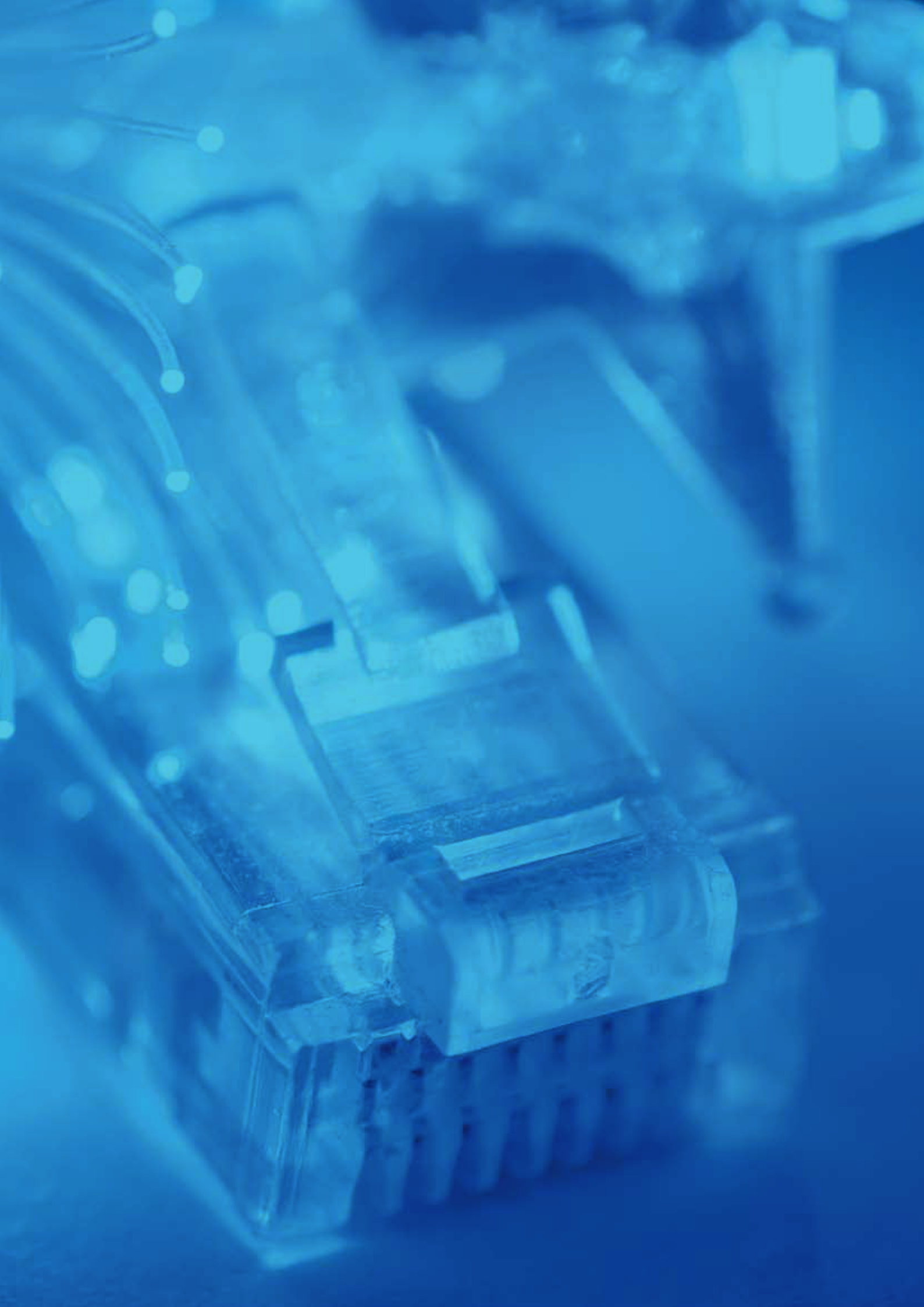

توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة أم القيوين

تم توقيع هذه المذكرة في ديوان سمو حاكم أم القيوين، وهي تستهدف مساعدة الإمارة في ترسيخ أركان حكومتها الإلكترونية الناشئة.

الفوز بجائزة أفضل موقع إلكتروني حكومي في الشرق الأوسط

فازت البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، وهي البوابة التي تديرها الهيئة، بجائزة أفضل موقع حكومي في المنطقة.

الإشراف على أول منصة للحكومة الإتحادية في جيتكس 2012

شاركت عشر جهات حكومية لأول مرة في منصة مشتركة في معرض جيتكس 2012، وذلك تحت مظلة هيئة تنظيم الاتصالات وقد مثلت هذه المشاركة خطوة مهمة نحو إكمال مسيرة الحكومة الإلكترونية الإتحادية.

مبادرة التوعية والتعريف بالإتجاهات الحديثة في الحكومة الإلكترونية

تتألف هذه المبادرة من مجموعة فعاليات تسعى في مجملها إلى تحقيق هدف التوعية بالمستجدات والتقنيات الحديثة، ومنها:

قمة الإعلام الإجتماعي الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي

عبارة عن مجموعة ورش عمل ومحاضرات وعروض تقديمية حول أفضل التجارب وأحدث الدراسات في مجال توظيف قنوات الإعلام الإجتماعي.

ورشة عمل "التطورات التقنية والتنافسية الحكومية"

أقيمت هذه الورشة للجهات الحكومية في الدولة بمقر الهيئة بمشاركة كل من إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة ومؤسسة "غارتنر". وتهدف ورشة العمل إلى مساعدة الجهات الحكومية على التعرف إلى التوجهات الجديدة والتحديات في مجال تقنيات تحديد المواقع، وكذلك الإعلام الإجتماعي وعلاقته بالحكومة الإلكترونية. وشارك في الورشة عدد كبير من مديري ومسؤولي تقنية المعلومات، والأخصائيين الإستراتيجيين، والعاملين في هذا المجال في العديد من الجهات الإتحادية في الدولة.

منتدى المشاركة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية في دول مجلس التعاون

عبارة عن ملتقى متعدد الفعاليات تناول أفضل تجارب العالم والمنطقة في المشاركة والحوكمة في مجال الحكومة الإلكترونية.

ورشة عمل الإستخدامية وتجربة المستخدمين

عرض نظري وتطبيقي لممثلي الجهات الحكومية حول شروط الإستخدامية في تصميم المواقع الإلكترونية الحكومية.

ورشة عمل إثراء المحتوى العربي على الإنترنت

أقيمت الورشة بالمشاركة مع شركة جوجل التي اعتمدت يوم الإنترنت العربي في 12 ديسمبر من كل عام، وتم خلالها التدريب على استخدام الموسوعة الإلكترونية، وتجربة شركة جوجل في دعم المحتوى والترجمة الآلية، كما تم خلال الورشة تقديم عرض عن أسماء النطاق العربية.

تطوير وثيقة معايير جودة المواقع الإلكترونية للجهات الإتحادية وإجراء التقييم السنوي للمواقع الحكومية

خضعت النسخة المعتمدة من معايير تقييم جودة المواقع الإلكترونية للمراجعة وفق المستجدات العالمية والمحلية، ووضعت إرشادات لتطوير النسخة الجديدة وتم الإنتهاء من تطوير النسخة الجديدة من المعايير في الربع الثاني، وأرسلت نسخة من المعايير الجديدة لكافة الجهات الإتحادية، وأقيمت ورشة تدريبية شملت الجهات كافة، وتضمنت الورشة استعراض أهم نقاط القوة والضعف في التقرير الثاني لجودة المواقع الإلكترونية الحكومية فضلاً عن التعريف بقائمة المعايير الجديدة.

وبحلول الربع الثالث، أصدرت الهيئة نسخة محدثة من وثيقة المعايير، وأرسلتها إلى كافة الجهات الحكومية، وبدأت التحضيرات بعد ذلك لإجراء التقييم الشامل للمواقع الإلكترونية الحكومية حسب الخطة الموضوعة، وبحلول الربع الأخير من العام، جرى تشكيل وتأهيل فريق العمل لإجراء عملية التقييم التي انتهت في الموعد المحدد وسلمت النتائج إلى الهيئة.

تطوير البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات (حكومة.امارات)

تتولى الهيئة مهمة إدارة وتطوير البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات. وفي هذا السياق شهد الربع الأول إضافة ثلاث باقات خدمات (لأحداث حياتية) وهي: الإلتحاق بالمدرسة، وإجراءات الزواج، والتعامل مع حالات الوفاة في دولة الإمارات. وتم تطبيق المهمات الواردة في قائمة المهام بالكامل؛ كما استضافت الهيئة الخبير الدولي ريتشارد كيربي وعقدت معه اجتماعات عديدة لمناقشة سبل الإرتقاء بالبوابة. وفي الربع الثاني، أضيفت ثلاث باقات خدمات أخرى وهي الحصول على بطاقة الهوية، وفتح حساب مصرفي، والمشاركة في الأعمال الخيرية والإنسانية؛ كما أضيفت المحتويات التالية:

- صفحة "الجزر الإماراتية المحتلة"
- صفحة "تطبيقات الآي فون الحكومية"
- صفحة "حسابات التواصل الإجتماعي" للجهات الحكومية

وتم نشر صفحة عن شهر رمضان المبارك في دولة الإمارات تحتوي على معلومات وخدمات ذات صلة، كما جرى نشر استطلاع رأي على البوابة، وأضيفت تطبيقات جديدة لصفحة "تطبيقات الهاتف المتحرك" وموضوعات جديدة في المدونة.

تطوير وإطلاق الموسوعة الإلكترونية للإمارات (UAEPedia)

قامت الهيئة بتطوير الموسوعة وبالتزامن مع تطوير الموقع، حيث جرى التسويق للمشروع إعلامياً وعلى قنوات التواصل الإجتماعي، وتم الانتهاء من تطوير المظهر والشكل النهائي للموسوعة حسب ما تم الاتفاق عليه خلال الربع الأول. أما في الربع الثاني من السنة، فتم تحميل النسخة التجريبية من الموسوعة وتجربتها، وجرى تحميل 30% من المادة العلمية على الموسوعة بما يشمل مئات الموضوعات والصور . وأطلقت الموسوعة خلال معرض جيتكس 2012 تحت شعار " تكتبها أنت ليقرأها العالم".

وفي الربع الأخير أيضاً، أقيمت ورشة عمل لتطوير المحتوى العربي وللموسوعة كما تم تقديم التدريب المبدئي لخمسين موظفاً حكومياً (تدريب على استخدام الموسوعة)، وتم التواصل مع ندوة الثقافة لتشكيل اللجنة الاستشارية.

تشغيل منصة التطبيقات المشتركة (الحوسبة الغيمية)

تم الإجتماع مع العديد من الجهات الحكومية للتعاون في مجال توفير بعض تطبيقات الحوسبة الغيمية، ومن تلك الجهات الهيئه الوطنية للإعلام، والهيئة الوطنية للمؤهلات، ومجلس السياحة و الآثار، والهيئة الوطنية للمواصلات.

وأجريت دراسة لإستضافة الموقع الرسمي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، وكذلك إستضافة الموقع الرسمي لحكومة عجمان و الدائرة المالية للحكومة أيضاً. ونفذت الهيئة مؤتمراً للخدمات الغيمية بالشراكة مع الشركة المستضيفة لعرض الخدمات الغيمية على الجهات الإتحادية، كما تم إطلاق البوابة الرسمية لجمعية الإمارات للأمراض الجينية، وجرى تطوير وإعداد نموذج عمل للتعامل مع الجهات الحكومية التي تطلب خدمات غيمية، بما يتلاءم مع النظرة المستقبلية للحوسبة الغيمية لحكومة دولة الإمارات.

ومن الجهات الحكومية التي قدمنا لها خدمات غيمية كل من: حكومة أم القيوين – وزارة الثقافة – صندوق الزواج – وزارة الخارجية – حكومة الفجيرة.

الأحكام والقرارات

- مراجعة سياسة الاتصالات الهاتفية عبر بروتوكول الإنترنت – الإصدار الثاني وأخذ آراء المعنيين.
- إعداد مسودة سياسة استخدام الاتصالات البديلة وأخذ آراء المعنيين.

التراخيص

ترخيص شركة ماركيريا Marceria كمسجل معتمد لإسم النطاق الوطني (ae.) وبذلك يصل عدد المسجلين المعتمدين للنطاق محلياً وعالمياً إلى 18 مسجلاً.

المشاريع والمبادرات

مبادرة اختبار سرعة النطاق العريض (البرودباند)

- الاتفاق مع المزودين على تزويد الهيئة بإحصائيات دورية عن نسبة استخدام اختبار سرعة البرودباند في شكوى المتعاملين المتعلقة بخدمات الإنترنت النطاق العريض (البرودباند) المقدمة من قبلهم.
- تسجيل أكثر من 780,000 حالة استخدام لاختبار سرعة البرودباند لعام 2012.
- جمع إحصائيات اختبار سرعة البرودباند بشكل دوري.
- إجراء دراسة لتحسين خدمة اختبار سرعة البرودباند وذلك عن طريق أخذ مقترحات المتعاملين والبدء في تنفيذ التوصيات.

مبادرة نقطة النفاذ إلى الإنترنت

- إطلاق نقطة تبادل الإنترنت (UAE-IX) بالتعاون مع شركة دو وشركة دي سي آي إكس (DE-CIX) الألمانية ونجح المشروع في استقطاب وربط 10 مشغلي إنترنت خلال أول 8 أسابيع من إطلاقه.

تنظيم مقاهي الإنترنت

- إعداد مسودة الإطار التنظيمي لمقاهي الإنترنت.
- الإستشارة المغلقة عن مسودة الإطار التنظيمي لمقاهي الإنترنت مع المرخص لهم.
- دراسة ومتابعة الخطة التقنية لتطبيق المتطلبات الأمنية من قبل المرخص لهم على مقاهي الإنترنت، والإنترنت في الأماكن العامة.
- اعتماد طرق التحقق من هوية المستخدم في مقاهي الإنترنت، والإنترنت في الأماكن العامة بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

تصنيف وتقييم مراكز البيانات

- إتمام الدراسة الأولية للمبادرة.
- إجراء استبيان والقيام بزيارات ومقابلات لأخذ آراء المعنيين.

مشروع النطاق العلوي العربي (arab.) و (عرب.)

- فوز الهيئة بعقد إدارة وتشغيل إسم النطاق العلوي (arab.) و(عرب.) لصالح جامعة الدول العربية.
- إعداد وتقديم الجزء الفني لملف طلب التقدم بالنطاق العلوي إلى الآيكان وتقديم كافة الوثائق الداعمة.

مشروع النطاق العلوي (abudhabi.) و (أبوظبي.)

- فوز الهيئة بعقد إدارة وتشغيل إسم النطاق العلوي (abudhabi.) و(أبوظبي.) لصالح حكومة أبوظبي ويمثلها مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات (ADSIC)
- إعداد وتقديم الجزء الفني لملف طلب التقدم بالنطاق العلوي إلى الآيكان وتقديم كافة الوثائق الداعمة بما يخص الأمور التقنية والسياسات.

مشروع النطاق العلوي (dubai.)

- فوز الهيئة بعقد إدارة وتشغيل إسم النطاق العلوي (dubai.) لصالح حكومة دبي الممثلة بحكومة دبي الإلكترونية.
- إعداد وتقديم الجزء الفني لملف طلب التقدم بالنطاق العلوي إلى الآيكان وتقديم كافة الوثائق الداعمة بما يخص الأمور التقنية والسياسات.

استخدام موقع فيسبوك لتحقيق أهداف المؤسسات الحكومية

أقيمت ورشة عمل حول استخدام فيسبوك لخدمة المؤسسات الحكومية بمشاركة من مسؤول من شركة فيسبوك، وتم تدريب نحو خمسين موظفاً من الحكومة الإتحادية على التكتيكات الجيدة في استخدام فيسبوك لمصلحة الحكومة.

منتدى الفكر العربي

شاركت الهيئة في المنتدى بعرض تقديمي حول دور الحكومة الإلكترونية في مواجهة تحديات الواقع العربي.

المشاركة الفاعلة في مؤتمر "الإعلام الإجتماعي في الإمارات"

شاركت الهيئة بورقة عمل متميزة حظيت باستحسان الحضور والإعلاميين خلال المؤتمر الذي عقد في مايو 2012.

المؤتمر الإقليمي الأول حول المحتوى العربي والإعلام الاجتماعي في الحكومات والمؤسسات

شاركت الهيئة في التحضير للمؤتمر، وكان لها كلمة رسمية ومحاضرة مهنية حول الإعلام الإلكتروني والحكومة الإلكترونية.

جلسات حوارية عبر تويتر

أقامت الهيئة جلستين حواريتين عبر تويتر، الأولى لنائب المدير العام لقطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية والثانية للمدير العام.

المشاركة في ورشة عمل الموسوعة العالمية ويكيبيديا

أقيمت الورشة تحت رعاية مبادرة "تغريدات" والمنطقة الإعلامية بأبوظبي بمشاركة الهيئة.

- تعاونت الهيئة ممثلة بفريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي مع وزارة التربية والتعليم بهدف تعزيز الوعي الأمني بين الشباب؛ حيث قام الفريق بتدريب ما يقارب 500 معلم مشرفين على الطلبة من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر في كل إمارة، وتم إطلاعهم على أفضل الممارسات في أمن تكنولوجيا المعلومات، وتوفير المعلومات الأساسية واللازمة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات الحالية في المناهج الدراسية.
- إطلاق الختم الأمني للمواقع الإلكترونية الحكومية ضمن مبادرة الثقة بإسم النطاق الوطني (Trustae).

الاقتراحات والمبادرات لتحسين الخدمات الداخلية

- إطلاق نظام مركز الدعم وتلقي الإستفسارات والشكاوى (ticketing system) الخاصة بعملاء اسم النطاق الوطني (ae.) و (امارات.).

الأنظمة والمنهجيات الداخلية

- وضع إجراءات داخلية للتعامل مع حالات إنتحال الشخصيات الهامة على مواقع التواصل الإجتماعي بالتعاون مع إدارات المواقع الإلكترونية.
- وضع إجراءات داخلية للتعامل مع قضايا وشكاوى أسماء النطاق.

الفعاليات والمؤتمرات والمعارض

- المشاركة في أعمال الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.
- المشاركة في أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية.
- المشاركة في أعمال لجنة حماية الأطفال على الإنترنت.
- المشاركة في أعمال اللجنة الاستشارية للحكومات لمؤسسة الآيكان.
- المشاركة في اجتماعات الآيكان 44 في براغ.
- المشاركة في اجتماعات الآيكان 45 في داكار.
- المشاركة في مؤتمر القوة الإفتراضية أبوظبي بتنظيم ودعوة من وزارة الداخلية وتقديم ورقة عن الدخول الآمن إلى الإنترنت عن طريق حجب الدخول إلى المواقع الضارة.
- رئاسة مدير تخطيط الاتصالات ونظم المعلومات لاجتماع فريق عمل الإصدار السادس لبروتوكول الانترنت في الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف.
- المشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت في باكو،أذربيجان .
- المشاركة في اجتماع جامعة الدول العربية حول إعداد طلب الاقتراح الخاص باسم نطاق الإنترنت (arab.).
- المشاركة في الاجتماع العربي التحضيري لانشاء المنتدى الأول العربي لحوكمة الإنترنت.
- المشاركة في قمة وسائل التواصل الاجتماعي لحكومات دول الخليج العربي.
- المشاركة في مؤتمر بلاك هات , أبوظبي.
- المشاركة في جلسة نقاش للقطاع المصرفي.
- الاجتماع السنوي العام لفرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي في منظمة التعاون الإسلامي.
- الاجتماع السنوي لفرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي في دول الخليج – مسقط، عمان.
- المشاركة في معرض ومؤتمر الأمن الدولي ودرء المخاطر "إيسنار 2012".
- المشاركة في مؤتمر مدراء تقنية المعلومات الشرق الأوسط.
- المشاركة في قمة الأمن الإلكتروني في الإمارات.

إدارة النفاذ إلى الإنترنت

- توحيد تطبيق سياسة النفاذ إلى الإنترنت من قبل المزودين على مواقع التورنت (Torrent websites).
- الإنتهاء من أتمتة نظام إدارة النفاذ إلى الإنترنت ونقل البيانات من النظام القديم إلى الجديد وتحسين سرعة وأداء النظام.
- حجب الوصول إلى أكثر من 17000 موقع إلكتروني محظور ورفع الحجب عن 451 موقع إلكتروني بعد مراجعات دقيقة.
- الموافقة على ثمانية استثناءات من سياسة النفاذ للإنترنت لبعض الجهات الحكومية و مؤسسات التعليم العالي.
- متابعة ومراجعة الاستثناءات القديمة والتي تم تطبيقها قبل إصدار سياسة النفاذ إلى الإنترنت.
- وضع آلية للتصدي لإنتشار ظاهرة الترويج لمنشطات العضلات عبر المواقع الإلكترونية وذلك بالتعاون مع هيئة الصحة.
- المشاركة في عملية بنجا 5 والتي تهدف إلى الحد من ترويج المواد المخدرة عبر المواقع الإلكترونية وذلك بالتعاون مع هيئة الصحة.

اسم النطاق الوطني (.ae)

وصل عدد المسجلين في اسم النطاق الوطني (ae.) إلى 100 ألف مسجل في العام 2012 وبذلك تحافظ دولة الإمارات على صدارتها من حيث عدد أسماء النطاق الوطنية المسجلة مقارنة بباقي دول المنطقة.

- البدء بمشروع إستراتيجية الإنتقال من بروتوكول الإنترنت (من IPv4 إلى IPv6).
- إعداد تقرير منتدى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات لسنة 2011–2012 (قصص النجاحات، إلتزام وتفاني).
- إعداد ودعوة الجهات الحكومية من الإدارات التنظيمية في الدول العربية لعقد اجتماع إقليمي حول بروتوكول الإنترنت الإصدار السادس.
- المساهمة في إعداد ووضع تصور وموقف هيئة تنظيم الاتصالات في دولة الإمارات في قرار رقم 64 من قرارات الإتحاد الدولي للاتصالات – قطاع التقييس ،بخصوص إدارة وتخصيص عناوين برتوكول الإنترنت.
- الإنتهاء من تنفيذ حلول تقنية لتفعيل الدخول لمواقع الإنترنت التي تستخدم التصديق عن طريق بروتوكول الإنترنت مع مزودي الخدمة ومتابعة وحل بعض المشاكل التي واجهتها بعض مؤسسات التعليم العالي بهذا الصدد.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم عرض منتجات وخدمات الاتصالات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت في المعارض وتقديم موافقات لـ (42) شركة لعرض هذه المنتجات.
- دراسة طلبات النطاقات العليا الجديدة التي تم تقديمها إلى الآيكان والتي تجاوزت عددها 1900 ووضع مرئيات دولة الإمارات حول هذه الطلبات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً، نتج عنها إصدار أربعة تحذيرات إلى مقدمي النطاقات العليا لـ (.islam) و (.halal) و(.gcc) و (persiangulf.) وذلك لعدم توفر الدعم الكافي من مجتمع الإنترنت والمجتمعات المستهدفة.
- القيام بإلغاء أكثر من 35 اسم نطاق لمخالفة قوانين وسياسات أسماء النطاق (.ae) و(امارات) على الإنترنت.
- القيام بدراسة حول إنشاء مركز وطني للتصديق الجذري ليساهم في تعزيز حماية المعلومات والمعاملات على الإنترنت تمهيداً لتنفيذه في المستقبل.
- حصول مختبر الأدلة الإلكترونية في فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي على اعتماد من الجمعية الأمريكية لإدارة مختبرات الأدلة (ASCLD/LAB) كأول مختبر يتم اعتماده.
- إنجاز 46 تقييم للثغرات من قبل منتسبي فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- إنجاز 30 تجربة اختراق لمنتسبي فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- إنجاز 10 عمليات تدقيق أمن المعلومات لمنتسبي فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- إنجاز 3 عمليات تدقيق ومراجعة نصوص البرمجيات لمنتسبي فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- حصول الهيئة ممثلة فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي على المركز الرابع في العالم والمركز الأول في المنطقة ضمن منافسات الأولمبياد السيبرانية (cyberlympics).
- إصدار النسخة الثانية من سياسة أمن المعلومات والتي يستفيد منها منتسبو فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- إطلاق تطبيق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي على أجهزة البلاك بيري.
- إطلاق البيئة الافتراضية التعاونية لخبراء أمن المعلومات في دولة الإمارات من قبل فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي.
- تجديد شهادات فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي الخاصة بأمن المعلومات واستمرارية الأعمال (ISO27001) و (BS25999) وذلك بعد اجتياز مراحل التدقيق الداخلي والخارجي بنجاح.

رعايات الهيئة لعام 2012

- رعاية الهيئة لمنتدى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2012 كشريك حكومي إستراتيجي.
- رعاية الهيئة لملتقى "تستاهل بلادي" المنظم من إتحاد طلبة جامعة الإمارات ومشاركة إدارة أسماء نطاق الإنترنت في جناح المبادرات الخاصة بدولة الإمارات.
- استضافة ورعاية الهيئة لمؤتمر بلاك هات (BlackHat 2012).

التدريب ورفع مستوى الخبرات

- عقدت الهيئة ورشة عمل مع الجهات الحكومية المشاركة باسم وفد الدولة لمنتدى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2012.
- عقد أربع ورش عمل في منتدى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2012 – جنيف.
- ورشتي عمل لبروتوكول الإنترنت الإصدار السادس مع الجهات الحكومية الإتحادية والمحلية.
- المشاركة في ورشة عمل استخدام الصوت عبر بروتوكول الإنترنت في مسقط – عُمان، وعرض ورقة عمل خلال الورشة.
- المشاركة في اجتماع مجموعة مشغلي شبكات الشرق الأوسط (MENOG) في عمان – الأردن.
- عقد ورشة عمل للجهات الحكومية عن أساسيات استخدام نظام أسماء نطاق الإنترنت (DNS) وكيفية التعامل معها من الناحية التقنية.
- أنجز فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي 87 ورشة توعوية عن أمن المعلومات حضرها 3285 منتسباً.
- حصول الهيئة ممثلة بفريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي على جائزة "فريق تقنية المعلومات لعام 2012" والتي تمنحها مجلة CPI المتخصصة في الاتصالات ونظم المعلومات.

لجان تحكيم لجوائز دولية

- تم ترشيح ممثل عن الهيئة في جائزة WSA (لأفضل محتوى وتطبيق إلكتروني على الهاتف المتحرك) كمحكم دولي.
- تم ترشيح 11 مشروعاً من 11 جهة حكومية للتنافس في جوائز مشاريع القمة العالمية التي يشرف عليها الإتحاد الدولي للاتصالات في مايو 2012 بمدينة جنيف.

توقيع اتفاقيات ومعاهدات ومذكرات تفاهم

- توقيع اتفاقية لمدة عام مع مركز (RIPE NCC) لدعم برامج التدريب على بروتوكول الإنترنت الإصدار السادس.
- توقيع مذكرات تفاهم مع 13 منتسباً جديداً لخدمات فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي وبذلك وصل العدد الإجمالي للمنتسبين إلى 108 في نهاية 2012.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاح	**2012 درهم**	2011 درهم
الإيرادات			
التراخيص والتصاريح	5	**407,776,202**	368,851,672
مساهمات صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حاملي التراخيص	18	**427,878,160**	410,965,560
إيرادات الفائدة		**44,562,579**	29,321,254
إيرادات أخرى		**20,147,725**	19,476,328
منح حكومية	13	**-**	23,600,000
		900,364,666	852,214,814
المصروفات			
تكاليف الموظفين		**155,988,242**	135,549,497
بعثات ومنح دراسية	18	**52,373,977**	58,538,332
مصروفات الرعاية والإعلان والمعارض		**74,004,916**	24,736,141
أتعاب الاستشارات		**9,508,380**	5,930,631
الإيجار		**1,688,917**	14,112,074
الاستهلاك والإطفاء	7 & 6	**24,962,920**	18,711,554
التدريب وسفريات العمل والندوات والمنشورات		**10,408,304**	6,912,936
مصروفات أخرى		**43,673,764**	35,922,976
		372,609,420	300,414,141
فائض السنة		**527,755,246**	551,800,673
الإيرادات الشاملة الأخرى		**-**	-
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**527,755,246**	551,800,673

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 51 إلى 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 50.

هيئة تنظيم الاتصالات

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة
هيئة تنظيم الاتصالات
أبوظبي

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم الاتصالات ("الهيئة") والتي تشتمل على بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي هذه المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تنطوي أعمال التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيقية حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الأحكام الموضوعة من قبلنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إجراء تقييمات المخاطر، نضع بالاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام المنشأة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وذلك بغرض تصميم الإجراءات التدقيقية التي تتناسب مع الظروف الراهنة، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2012 , وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

هيئة تنظيم الاتصالات
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاح	2012 درهم	2011 درهم
الأنشطة التشغيلية			
فائض السنة		**527,755,246**	551,800,673
تسويات :			
الاستهلاك والإطفاء	7 & 6	**24,962,920**	18,931,807
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	10	**3,713,522**	3,731,395
إيرادات الفائدة		**(44,562,579)**	(29,321,254)
		511,869,109	545,142,621
التغير في الذمم المدينة التجارية والأخرى والمدفوعات مقدماً		**(138,964,692)**	78,141,389
التغير في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**(12,807,382)**	(22,378,938)
التغير في الإيرادات المؤجلة		**1,041,127**	8,615,083
النقد من العمليات التشغيلية		**361,138,162**	609,520,155
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	10	**(766,331)**	(83,371)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**360,371,831**	609,436,684
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات وموجودات غير ملموسة	7 & 6	**(24,029,461)**	(73,847,847)
المحتجزات		**(8,755,914)**	562,669
السلفيات إلى الموردين		**10,828,641**	27,183,088
الفائدة المستلمة		**44,562,579**	29,321,254
الودائع قصيرة الأجل	9	**(267,228,000)**	(530,703,125)
صافي التدفقات النقدية المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(244,622,155)**	(547,483,961)
الأنشطة التمويلية			
الدفعات المقدمة إلى وزارة المالية		**(100,000,000)**	(100,000,000)
صافي الالتزامات الناشئة عن تحويل هيئة المعلومات العامة		**-**	(3,198,910)
النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(100,000,000)**	(103,198,910)
النقص في النقد وما يعادله		**15,749,676**	(41,246,087)
النقد وما يعادله في 1 يناير		**13,877,188**	55,123,275
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر		**29,626,864**	13,877,188

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 51 إلى 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 50.

هيئة تنظيم الاتصالات
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر

	إيضاح	2012 درهم	2011 درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	6	**238,316,455**	236,114,112
الموجودات غير الملموسة	7	**4,324,066**	7,459,868
		242,640,521	243,573,980
الموجودات المتداولة			
الذمم المدينة التجارية والأخرى	8	**851,360,701**	712,396,009
السلفيات المقدمة للموردين		**11,289,727**	22,118,368
النقد والأرصدة المصرفية	9	**1,637,557,989**	1,354,580,313
		2,500,208,417	2,089,094,690
إجمالي الموجودات		**2,742,848,938**	2,332,668,670
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الفائض المتراكم	17	**2,604,248,559**	2,176,493,313
المطلوبات غير المتداولة			
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	10	**9,473,719**	6,526,528
الإيرادات المؤجلة		**8,418,091**	7,550,111
المحتجزات		**4,828,566**	13,584,480
		22,720,376	27,661,119
المطلوبات المتداولة			
الإيرادات المؤجلة		**33,105,727**	32,932,580
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	11	**82,774,276**	95,581,658
		115,880,003	128,514,238
إجمالي المطلوبات		**138,600,379**	156,175,357
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**2,742,848,938**	2,332,668,670

تم اعتماد هذه البيانات المالية والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة.
تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 51 إلى 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 50.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة أن تقوم بوضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المُعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير وفي الفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التغيرات. وبصورة خاصة، تم في الإيضاح 15 بيان المعلومات حول المجالات الهامة لعدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية.

3 السياسات المحاسبية الهامة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه، والتي تتوافق مع معايير التقارير المالية المحاسبية، بشكل متسق على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية عند التعامل مع البنود التي تعتبر مادية في ما يتعلق بالبيانات المالية.

تمت إعادة تصنيف بعض مبالغ المقارنة، حيثما اقتضت الضرورة، لتتوافق مع العرض المتبع في السنة الحالية.

(أ) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء هذه المعاملات. كما يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. تتمثل أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية من البنود المالية بالفرق بين التكلفة المطفأة بالدرهم الإماراتي في بداية السنة، مُعدلة مقابل المدفوعات خلال السنة، وبين التكلفة المطفأة في العملة الأجنبية التي تم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة.

(ب) الأدوات المالية

الموجودات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالموجودات المالية في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المعنية.

تقوم الهيئة بإيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عند تحويل حقوق الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات المالية من خلال معاملة ما يتم فيها تحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية الموجودات المالية بصورة فعلية.

يتم تصنيف الأدوات المالية الخاصة بالهيئة ضمن فئة القروض والذمم المدينة. تتمثل القروض والذمم المدينة بأدوات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولكنها غير مدرجة في سوق نشط. يتم مبدئياً الاعتراف بهذه الموجودات بالقيمة العادلة زائداً أيّ تكاليف منسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، حيثما تكون القيمة الزمنية للمال هامة، يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تشتمل القروض والذمم المدينة على النقد وما يعادله والذمم المدينة التجارية والأخرى. في حين يشتمل النقد وما يعادله على الأرصدة النقدية والودائع تحت الطلب التي تنطوي على فترات استحقاق أصلية تمتد لثلاثة أشهر أو أقل.

المطلوبات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المعنية. يتم مبدئياً الاعتراف بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة زائداً أيّ تكاليف منسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تقوم الهيئة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي الالتزامات التعاقدية أو يتم الوفاء بها أو إلغاؤها.

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية، ويتم بيان صافي القيمة ضمن بيان المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الهيئة حق قانوني بمقاصة هذه المبالغ وتكون لديها الرغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي القيمة أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

(ج) الممتلكات والآلات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، في حال وجودها.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة لحيازة أو إنشاء الموجودات. عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والآلات والمعدات.

هيئة تنظيم الاتصالات
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	الفائض المتراكم
في 1 يناير 2011	1,727,891,550
صافي المطلوبات الناشئة عن تحويل هيئة المعلومات العامة	(3,198,910)
المدفوعات إلى وزارة المالية	(100,000,000)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	551,800,673
في 31 ديسمبر 2011	**2,176,493,313**
كما في 1 يناير 2012	2,176,493,313
الدفعات المقدمة إلى وزارة المالية	(100,000,000)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	527,755,246
في 31 ديسمبر 2012	**2,604,248,559**

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 51 إلى 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 50.

هيئة تنظيم الاتصالات
إيضاحات حول البيانات المالية

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات ("الهيئة") كهيئة إتحادية مستقلة عامة، بغرض تنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة ("الإمارات")، وفقاً للمادة رقم (6) من قانون الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة (القانون الإتحادي طبقاً للمرسوم رقم 3 لسنة 2003). تتم حوكمة الهيئة طبقاً للقانون الإتحادي (المرسوم رقم 3 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية). إن العنوان المسجل لمكتب الهيئة هو ص.ب. 26662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

وتستمد الهيئة أهدافها الاستراتيجية من قانون قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية وسياسة قطاع الاتصالات المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتتلخص هذه الأهداف بضمان تأمين خدمات الاتصالات في جميع أنحاء الدولة، وتحسين الخدمات بما يتعلق بالجودة والتنوع، وضمان جودة الخدمات بما يتطابق مع شروط الترخيصات من قبل حاملي التراخيص، وتحفيز خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة، والترويج لقطاع الاتصالات، وتطويره بالدولة من خلال التدريب والتنمية وتأسيس مؤسسات تدريبية ذات صلة بالقطاع، وكذلك حل النزاعات التي قد تطرأ بين المشغلين المرخصين، وتأسيس وتطبيق إطار للسياسات والتنظيمات، والترويج للتكنولوجيا الحديثة، بما يضمن لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً إقليمياً متقدماً رائداً في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمساهمة في تطوير الموارد البشرية في الدولة، وتشجيع البحث والتطوير.***

2 أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

(ب) أساس القياس

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

(ج) العملة الرسمية وعملة التقرير

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم")، وهي العملة الرسمية وعملة التقرير.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو الوحدة المنتجة للنقد بالقيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة، ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل المعني. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في فترات سابقة، إن وجدت، في تاريخ كل تقرير للتحقق من وجود أي مؤشرات على تقليص خسائر انخفاض القيمة أو توقفها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة عندما يكون هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد معه القيمة الدفترية للأصل المعني عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء إذا لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(و) تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الوافدين على أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير وفقاً للأحكام والسياسات المتبعة من قبل قسم الموارد البشرية لدى الهيئة، وهي مفضلة عن قانون العمل الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنّ الهيئة تساهم في برنامج المعاشات الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحكام البرنامج.

لم يتم إجراء تقييم اكتواري فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين والامتيازات الأخرى، حيث ترى الإدارة أن صافي تأثير معدل الخصم ومستوى الامتيازات والراتب المستقبلي على القيمة الحالية للالتزام الخاص بالامتيازات، لن يكون هاماً.

(ز) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى الهيئة، كنتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة. ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.

(ح) عقود الإيجار التشغيلية

يتم تصنيف عقود إيجار الموجودات التي يحتفظ المؤجر بموجبها بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بشكل فعلي كعقود إيجار تشغيلية. ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار.

(ط) المنح الحكومية

تعد الهيئة منشأة مستقلة تم تأسيسها من قبل الحكومة الاتحادية، وتتلقى أي مساعدات حكومية، ولذلك تقوم الهيئة بتقييم طبيعة المساعدة للتحقق مما إذا كانت المعاملة تمثل مساهمة رأسمالية أو منحة حكومية.

يتم تحديد ذلك بعد دراسة عدة عوامل، على سبيل المثال لا الحصر، الغرض من المساعدة والظروف القائمة المرتبطة بتلقي المساعدة والشكل القانوني ووثائق المساعدة.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك دليل معقول على استلام المنحة في المستقبل والالتزام بكافة الشروط ذات الصلة.

المنح الحكومية غير المالية

تلقت الهيئة سابقاً موجودات في شكل أرض من حكومة أبوظبي وحكومة دبي، وذلك بغرض بناء مكاتبها. تم الاعتراف بهذه الأرض المستلمة ضمن البيانات المالية بالقيمة الاسمية.

المنح الحكومية المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالمنح الحكومية المالية التي تُعوض الهيئة عن المصروفات التي يتم تكبدها ضمن بيان المركز المالي كالتزام مؤجل.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج هذه المنح ضمن الأرباح أو الخسائر بصورة منتظمة على مدى الفترات التي يتم فيها الاعتراف بالمصروفات ذات الصلة، حيثما يكون مناسباً.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مقارنة المُتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات, ويتم الاعتراف بصافي القيمة ضمن الإيرادات الأخرى في الأرباح أو الخسائر.

الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تقوم الهيئة برسملة كافة التكاليف المرتبطة بالموجودات كأعمال رأسمالية قيد الإنجاز، لحين تاريخ إنجاز وتشغيل هذه الموجودات. يتم تحويل هذه التكاليف من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة عند إنجازها وتشغيل، ويتم احتساب الاستهلاك على أعمارها الاقتصادية الإنتاجية اعتباراً من تاريخ الإنجاز والتشغيل.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالقيمة الدفترية للأصل المعني إذا كان من المُحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في هذا الجزء إلى الهيئة وكان من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبُدها.

الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الأرباح أو الخسائر بأقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المُقدرة لكل جزء من أجزاء الممتلكات والآلات والمعدات. تتم مراجعة طُرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير، ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

في ما يلي الأعمار الإنتاجية المُقدرة للفترات الحالية والمقارنة:

المباني	7 - 25 سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	5 سنوات
أجهزة الكمبيوتر	3 سنوات
الأثاث والتركيبات	5 سنوات
المعدات المكتبية	4 سنوات
معدات مراقبة التردد	5 سنوات
السيارات	4 سنوات

(د) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم الاستحواذ عليها من قبل الهيئة، والتي لها أعمار إنتاجية محدودة، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة، وذلك فقط عندما تعمل على زيادة المنافع الاقتصادية المُستقبلية المتضمنة في الموجودات المعنية المرتبطة بهذه المصروفات. ويتم الاعتراف بكافة المصروفات الأخرى ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة بأقساط متساوية ضمن الأرباح أو الخسائر على مدى أعمارها الإنتاجية المُقدرة اعتباراً من تاريخ تأهيلها للاستخدام. إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة للفترة الحالية والمقارنة تمتد لثلاث سنوات.

(هـ) انخفاض القيمة

الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. يُعتبر أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة إذا كان هناك أي دليل موضوعي يشير إلى وقوع حدث خسارة بعد الاعتراف المبدئي للأصل وكان لحدث الخسارة تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل بحيث يمكن تقديره بصورة موثوقة. قد تتضمن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة الموجودات المالية التأخر أو التعثر في السداد من قبل المدين أو إعادة جدولة المبلغ المُستحق للهيئة وفقاً لشروط ما كانت الهيئة لتقبلها في ظروف أخرى أو مؤشرات على أن المدين سيتعرض للإفلاس.

يتم الاعتراف بالخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم عكسها في حساب المخصص للذمم المدينة. عندما يتسبب حدث لاحق في تقليص خسائر انخفاض القيمة، يتم عكس هذا التقليص في خسائر انخفاض القيمة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات غير المالية

يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة القيم الدفترية لموجودات الهيئة غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد .

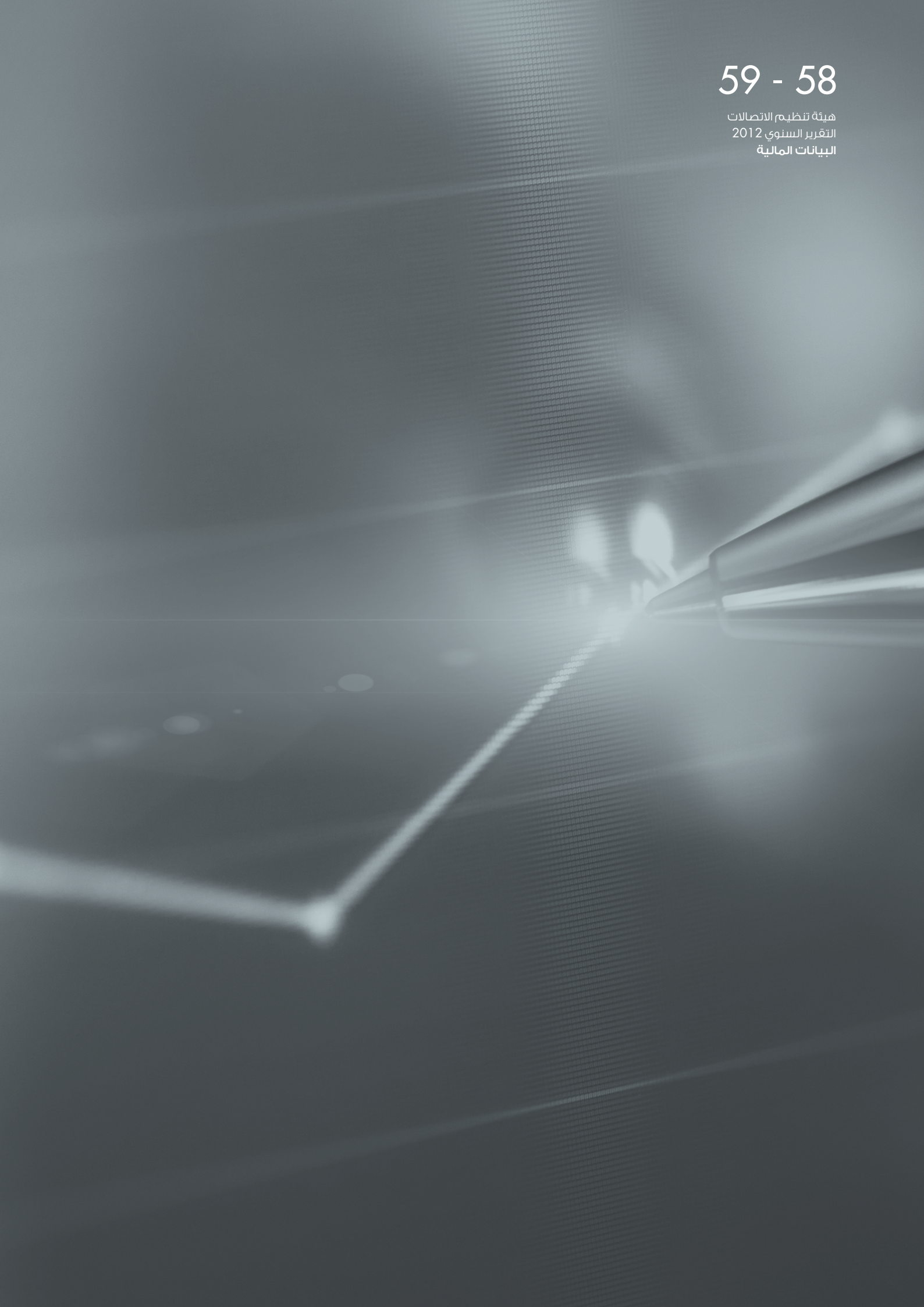

(ك) التراخيص والتصاريح

رسوم استخدام مجال التردد

يتم الاعتراف برسوم استخدام مجال التردد عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم للهيئة.

يتم الاعتراف بهذه الرسوم كما ورد في الاتفاقية بأقساط متساوية على مدى فترة العقد.

رسوم منح الأرقام

يتم الاعتراف برسوم منح الأرقام على تخصيص الأرقام بأقساط متساوية على مدى فترة التخصيص.

إيضاحات حول البيانات المالية

رسوم اسم الملكية

يتم الاعتراف برسوم اسم الملكية بأقساط متساوية عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم بصورة موثوقة، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجح أن تتدفق للهيئة المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم.

رسوم التطبيق

يتم الاعتراف برسوم التطبيق عندما يتم استلام التطبيق من قبل العميل.

رسوم الترخيص والتسجيل

يتم الاعتراف برسوم الترخيص والتسجيل بأقساط متساوية عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجح أن تتدفق للهيئة المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم.

(ل) مساهمات صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتم الاعتراف بالمساهمات المقدمة من حاملي التراخيص بصورة سنوية، بناءً على المساهمة المقدمة من قبل مُشغلي الاتصالات المتمثلة بنسبة 1% من إجمالي إيرادات المشغلين.

(م) إيرادات التمويل

تشتمل إيرادات التمويل على إيرادات الفائدة من الصناديق المستثمر بها، ويتم الاعتراف بها عند استحقاقها ضمن الأرباح أو الخسائر، وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

4 المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تفعيلها حتى الآن

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي لم يتم تفعيلها على الفترات السنوية التي تبدأ بعد ا يناير 2012، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. من غير المتوقع أن يكون لهذه المعايير والتفسيرات الجديدة تأثير هام على البيانات المالية للهيئة.

5 التراخيص والتصاريح

	2012 درهم	2011 درهم
رسوم استخدام المجال التردد والتراخيص ذات الصلة	**294,387,905**	265,422,310
رسوم منح الأرقام	**96,738,611**	88,660,801
بيع أسماء الملكية	**9,713,293**	8,904,471
رسوم التطبيق والتسجيل	**3,342,908**	3,085,246
رسوم الترخيص	**3,593,485**	2,778,844
	407,776,202	368,851,672

المعدات المكتبية	معدات مراقبة التردد	السيارات	الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
3,428,157	17,849,181	396,700	153,484,745	202,362,002
3,967,457	3,754,265	-	58,362,052	70,720,921
-	-	-	(112,525,186)	-
7,395,614	**21,603,446**	**396,700**	**99,321,611**	**273,082,923**
7,395,614	21,603,446	396,700	99,321,611	273,082,923
1,584,812	-	121,500	10,004,818	21,264,085
4,212,607	-	-	(108,487,930)	-
13,193,033	**21,603,446**	**518,200**	**838,499**	**294,347,008**
1,882,389	4,490,227	206,847	-	24,486,949
1,222,063	3,808,105	79,375	-	12,481,862
3,104,452	**8,298,332**	**286,222**	**-**	**36,968,811**
3,104,452	8,298,332	286,222	-	36,968,811
1,984,634	4,319,449	84,323	-	19,061,742
5,089,086	**12,617,781**	**370,545**	**-**	**56,030,553**
4,291,162	13,305,114	110,478	99,321,611	236,114,112
8,103,947	**8,985,665**	**147,655**	**838,499**	**238,316,455**

6 الممتلكات والآلات والمعدات

	المباني	التحسينات على العقارات المستأجرة	أجهزة الـكمبيوتر	الأثاث والتركيبات
التكلفة				
في 1 يناير 2011	-	6,739,389	16,092,417	4,371,413
الإضافات	-	-	1,693,162	2,943,985
الاستبعادات	112,525,186	-	-	-
في 31 ديسمبر 2011	**112,525,186**	**6,739,389**	**17,785,579**	**7,315,398**
في 1 يناير 2012	112,525,186	6,739,389	17,785,579	7,315,398
الإضافات	96,089	-	3,237,385	6,219,481
التحويلات	101,158,264	-	-	3,117,059
في 31 ديسمبر 2012	**213,779,539**	**6,739,389**	**21,022,964**	**16,651,938**
الاستهلاك				
في 1 يناير 2011	-	4,240,045	11,038,571	2,628,870
الاستهلاك المحمل على السنة	2,130,914	1,080,297	3,147,592	1,013,516
في 31 ديسمبر 2011	**2,130,914**	**5,320,342**	**14,186,163**	**3,642,386**
في 1 يناير 2012	2,130,914	5,320,342	14,186,163	3,642,386
الاستهلاك المحمل على السنة	6,666,004	929,837	2,989,351	2,088,144
في 31 ديسمبر 2012	**8,796,918**	**6,250,179**	**17,175,514**	**5,730,530**
صافي القيمة الدفترية				
في 31 ديسمبر 2011	110,394,272	1,419,047	3,599,417	3,673,012
في 31 ديسمبر 2012	**204,982,621**	**489,210**	**3,847,450**	**10,921,408**

تم إنشاء مباني على قطع من الأراضي المستلمة من حكومتي دبي وأبوظبي (راجع أيضاً الإيضاح 13).

8 الذمم المدينة التجارية والأخرى

	2012 درهم	2011 درهم
الذمم المدينة التجارية	**816,733,494**	683,448,938
المبالغ المدفوعة مقدماً	**4,821,210**	5,274,578
الذمم المدينة الأخرى	**29,805,997**	23,672,493
	851,360,701	712,396,009

لدى الهيئة ذمم مدينة من اتصالات تبلغ 467 مليون درهم (2011: 384 مليون درهم) متعلقة بمبلغ مستحق القبض لصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قائم من الفترات التي تبدأ اعتباراً من 2009. تتمثل معظم المبالغ القائمة بنسبة الإيرادات الدولية التي حققتها شركة اتصالات والتي قيد المفاوضات بشأنها حالياً. ترى إدارة الهيئة أنه يمكن تحصيل المبالغ القائمة بالكامل، ومن ثم لم يتم الاعتراف بمخصص من قبل الإدارة.

9 النقد والأرصدة المصرفية

	2012 درهم	2011 درهم
النقد في الصندوق	**39,259**	40,384
الأرصدة المصرفية – في حسابات جارية	**29,587,605**	13,836,804
النقد وما يعادله لأغراض بيان التدفقات النقدية	**29,626,864**	13,877,188
ودائع لأجل	**1,607,931,125**	1,340,703,125
	1,637,557,989	1,354,580,313

تتمثل الودائع لأجل بودائع ذات أجل محدد وتتراوح فترات استحقاقها ما بين 3 شهور إلى 12 شهراً، ويتم إيداعها لدى بنوك محلية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. تحقق هذه الودائع فائدة سنوية بمعدل يتراوح ما بين 2% إلى 3.5% (2011: 125% إلى 4.9%).

10 تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2012 درهم	2011 درهم
في 1 يناير	**6,526,528**	2,878,504
المرصود خلال السنة	**3,713,522**	3,731,395
المدفوع خلال السنة	**(766,331)**	(83,371)
في 31 ديسمبر	**9,473,719**	6,526,528

11 الذمم الدائنة التجارية والأخرى

	2012 درهم	2011 درهم
الذمم الدائنة التجارية	**43,440,917**	58,572,918
المطلوبات المستحقة	**37,858,469**	34,527,186
سلفيات العملاء	**1,474,890**	2,481,554
	82,774,276	95,581,658

7 الموجودات غير الملموسة

تشتمل الموجودات غير المالية على برامج الكمبيوتر.

	درهم
التكلفة	
في 1 يناير 2011	22,511,279
الإضافات	3,126,926
في 31 ديسمبر 2011	**25,638,205**
في 1 يناير 2012	25,638,205
الإضافات	2,765,376
في 31 ديسمبر 2012	**28,403,581**
الإطفاء	
في 1 يناير 2011	11,728,392
المحمل على السنة	6,449,945
في 31 ديسمبر 2011	**18,178,337**
في 1 يناير 2012	18,178,337
المحمل على السنة	5,901,178
في 31 ديسمبر 2012	**24,079,515**
صـافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2011	7,459,868
في 31 ديسمبر 2012	**4,324,066**

التزامات عقود الإيجار التشغيلية

في ما يلي القيمة الدنيا لدفعات الإيجار المستقبلية مستحقة الدفع بموجب عقود الإيجار التشغيلية كما في تاريخ التقرير:

	2012 درهم	2011 درهم
مستحقة الدفع خلال سنة واحدة	225,000	-

15 التقديرات والأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، والمبينة في إيضاح 3، قامت الإدارة بوضع تقديرات وأحكام في المجالات التالية التي لها أكبر الأثر على قيم الموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام وهي ترتكز على الخبرات السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية، التي يُعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

انخفاض قيمة الموجودات

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك أيّ مؤشرات على احتمال تعرض موجوداتها لانخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. خلصت الإدارة، استناداً إلى تقييم الظروف الراهنة في تاريخ التقرير، إلى عدم وجود أيّ مؤشرات على احتمال تعرض موجوداتها لانخفاض القيمة.

خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة

تقوم الهيئة بمراجعة ذممها المدينة لتقييم انخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. إن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الهيئة تكون منسوبة بشكل أساسي إلى ذممها المدينة. لتحديد مدى ضرورة إدراج خسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر، تقوم الهيئة بوضع الأحكام للتحقق مما إذا كانت هناك أيّ بيانات ملحوظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. وبالتالي، يتم رصد مخصص لانخفاض القيمة عند وجود ظرف أو حدث محدد نتج عنه خسارة ويعتبر، اعتماداً على الخبرة السابقة، بمثابة دليل على انخفاض القدرة على استرداد التدفقات النقدية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة استناداً إلى الاستخدام المزمع للموجودات، وإلى الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المتوقعة لتلك الموجودات. إن التغيرات اللاحقة في الظروف، ومنها مثلاً الاستخدام المستقبلي للموجودات المعنية، قد يؤدي إلى اختلاف الأعمار الإنتاجية أو القيم المتبقية الفعلية عن التقديرات الأولية. راجع الإيضاح 3 (د) حول الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات.

12 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

هوية الأطراف ذات العلاقة

وفقاً لما جاء في الإيضاح 1، تم تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات ("الهيئة") كهيئة إتحادية مستقلة عامة. تقوم الهيئة في سياق الأعمال الاعتيادية بإجراء معاملات مع شركات تخضع لسيطرة مشتركة أو لتأثير هام من قبل الحكومة الإتحادية.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 "الأطراف ذات العلاقة" المُعدل، تخيرت الهيئة عدم الافصاح عن المعاملات مع الحكومة الإتحاية بدولة الإمارات العربية المتحدة والشركات الأخرى التي تخضع لسيطرة مشتركة أو لتأثير هام من قبل الحكومة الاتحادية. إن طبيعة هذه المعاملات التي تدخل فيها الهيئة مع الأطراف ذات العلاقة تتمثل في تحقيق إيرادات من التراخيص والتصريحات وتلقي مساهمات صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	2012 درهم	2011 درهم
امتيازات قصيرة الأجل	**9,142,822**	17,065,030
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**-**	53,271
مكافآت ما بعد الخدمة	**513,725**	797,005
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**9,656,547**	17,915,306

13 المنح الحكومية

حصلت الهيئة في السنوات السابقة على قطع أراضي من حكومة أبوظبي وحكومة دبي كمنح حكومية بغرض إنشاء مباني مكتبية. وبالتالي فقد تم تصنيف هذه الأراضي كممتلكات وآلات ومعدات. تم تسجيل كلّ من المنحة والأرض ضمن البيانات المالية بالقيمة الاسمية.

14 الالتزامات

التزامات المصروفات الرأسمالية

	2012 درهم	2011 درهم
المُتعهد بها والمُتعاقد عليها	**5,000,000**	15,000,000

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة التي من شأنها أن تؤثر على إيرادات الهيئة أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليه ضمن الحدود المقبولة مع تحقيق أعلى عائد ممكن.

مخاطر العملات
يُعد تعرض الهيئة لمخاطر العملات محدوداً حيث تتم معظم معاملات الهيئة بالدرهم، كما أن الجزء الأكبر من الموجودات والمطلوبات المالية بالدرهم.

مخاطر أسعار الفائدة
تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. لا يوجد لدى الهيئة أيّ التزامات تخضع لفائدة، كما أن موجوداتها التي تخضع لفائدة تنطوي على معدلات فائدة ثابتة، وبالتالي فإن الهيئة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة.

القيم العادلة
لا تختلف القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بشكل مادي عن القيم الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

17 الفائض المتراكم

يشتمل الفائض المتراكم البالغ 2,604,248,559 درهماً (31 ديسمبر 2011: 2,176,493,313 درهماً) على مبلغ 2,257,023,558 درهماً (31 ديسمبر 2011: 1,861,437,548 درهماً) منسوب إلى صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (راجع إيضاح 18). تعمل الهيئة على ضمان توفير الفائض المنسوب إلى صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة حصرية لتلبية أهداف صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

18 صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قامت اللجنة العليا للمراقبة على قطاع الاتصالات بتأسيس صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموجب القرار الصادر عن اللجنة رقم ا لسنة 2005، وذلك بغرض الترويج لأبحاث الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم تمويل صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مساهمات مشغلي الاتصالات مثل "اتصالات" و"دو"، ما يعادل 1٪ من إجمالي إيرادات المشغلين.

في ما يلي التفاصيل المالية لصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من واقع سجلات الهيئة:

	2012 درهم	2011 درهم
الإيرادات	**427,878,160**	410,965,560
إيرادات الفائدة المتعلقة بصندوق تكنولوجيا المعلومات الاتصالات	**33,402,477**	19,552,194
المصروفات	**(65,694,627)**	62,562,344
الفائض	**395,586,010**	367,955,410
الذمم المدينة	**811,658,727**	669,320,688

تشتمل مصروفات السنة على منح صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونفقات منح دراسية بمبلغ 51,723,863 درهماً (2011: 58,538,332 درهم)، وتكاليف موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ 4,130,468 درهماً (2011: 4,024,012 درهماً).

في ما يلي الحركات في رصيد الفائض المتراكم المتعلق بصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

	2012 درهم	2011 درهم
في 1 يناير	**1,861,437,548**	1,493,482,138
الفائض للسنة	**395,586,010**	367,955,410
في 31 ديسمبر	**2,257,023,558**	1,861,437,548

16 إدارة المخاطر والأدوات المالية

إن الهيئة معرضة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

تتمثل سياسة الهيئة في عدم التضارب في المخاطر المالية. وبالتالي، تقتضي الإدارة المالية للهيئة بشكل حصري إدارة وتخفيف المخاطر المالية التي تنشأ كنتيجة مباشرة عن عمليات الهيئة.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرضات الهيئة للمخاطر التي تنشأ من استخدام أدوات مالية، ويصف أغراض الهيئة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها في قياس وإدارة هذه المخاطر. كما تم إدراج بعض الإفصاحات الكمية الأخرى ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تعرّض الهيئة لخسائر مالية في حالة لم يتمكن الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الذمم المدينة التجارية.

	الإجمالي	لم تتجاوز موعد استحقاقها ولم تتعرض لانخفاض القيمة	لم تتعرض لانخفاض القيمة ولكنها متأخرة السداد من	
			30 – 60 يوم	61 يوم فأكثر
2012	**816,733,494**	**406,332,305**	**4,852,741**	**405,548,448**
2011	683,448,938	412,311,512	140,880	270,996,546

تشتمل الذمم المدينة التجارية بصورة أساسية على المبالغ المستحقة من "اتصالات" و "دو" (راجع الإيضاح 8)، وهما تمثلان شركتين حكوميتين اتحاديتين.
تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة وتقييم مخاطر الائتمان، كما تقوم برصد مخصص لانخفاض القيمة، بحيث يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة في ما يتعلق بذممها المدينة التجارية. نظراً لطبيعة علاقة الهيئة مع "اتصالات" و"دو"، وبناءً على الخبرة السابقة، فإنّه من المتوقع استرداد المبالغ متأخرة السداد بالكامل. وبالتالي، لا ترى الإدارة ضرورة لرصد مخصص لانخفاض القيمة في ما يتعلق بهذه الذمم المدينة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد تواجهها الهيئة في الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. يتمثل منهج الهيئة في إدارة مخاطر السيولة بضمان امتلاكها دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية والظروف الحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة الهيئة للخطر. كما تعمل الهيئة على ضمان امتلاكها السيولة الكافية عند الطلب للوفاء بمصروفاتها التشغيلية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية:

	أقل من 3 أشهر	من سنة إلى 5 سنوات	الإجمالي
31 ديسمبر 2012			
الذمم الدائنة التجارية	43,440,917	-	43,440,917
المحتجزات	-	4,828,566	4,828,566
	43,440,917	**4,828,566**	**48,269,483**
31 ديسمبر 2011			
الذمم الدائنة التجارية	58,572,918	-	58,572,918
المحتجزات	-	13,584,480	13,584,480
	58,572,918	13,584,480	72,157,398

tra.gov.ae